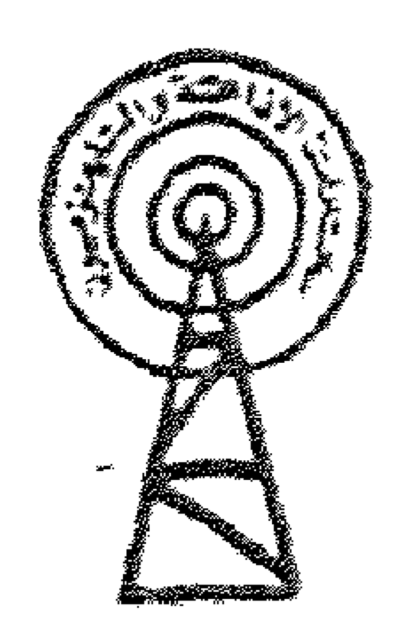
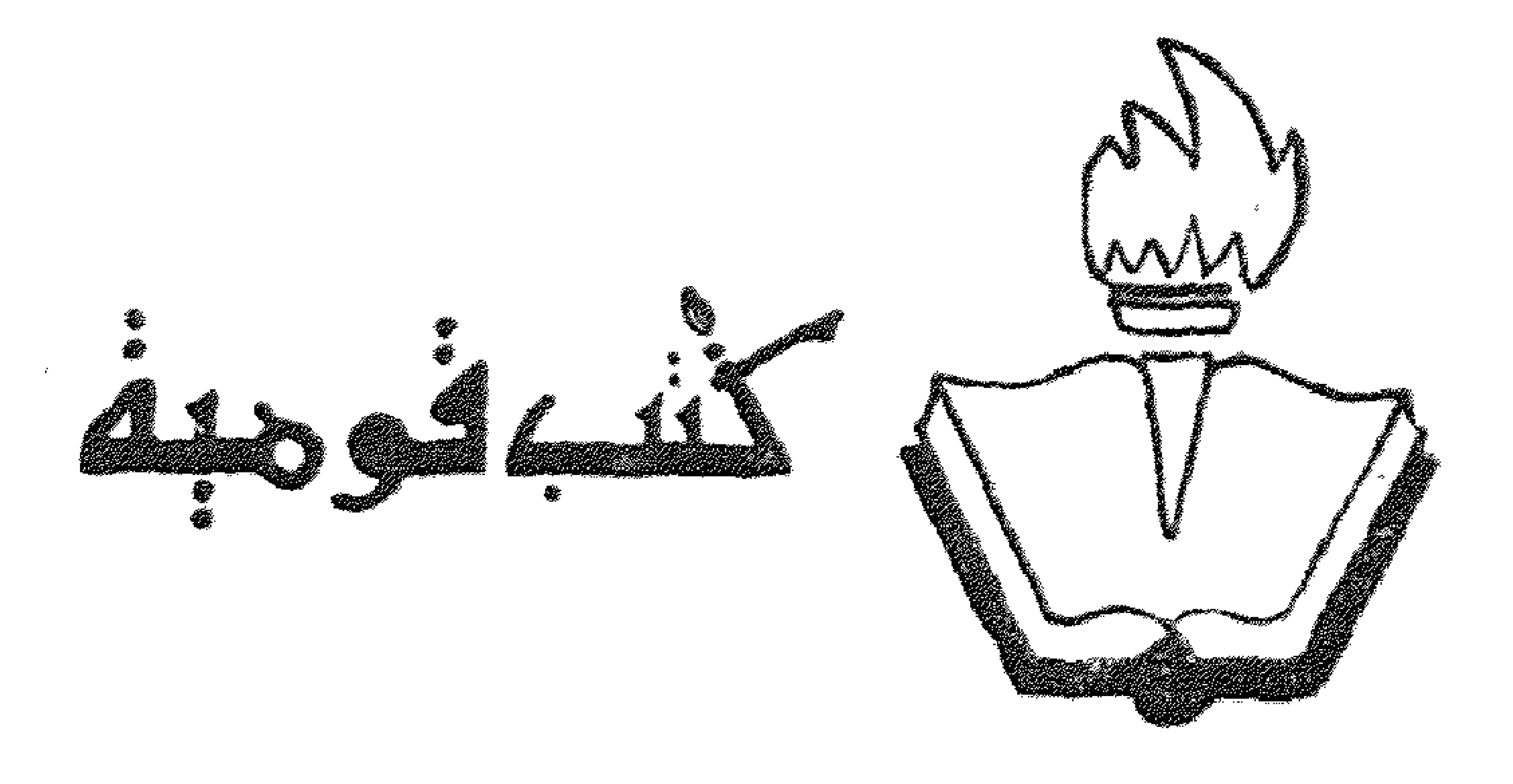
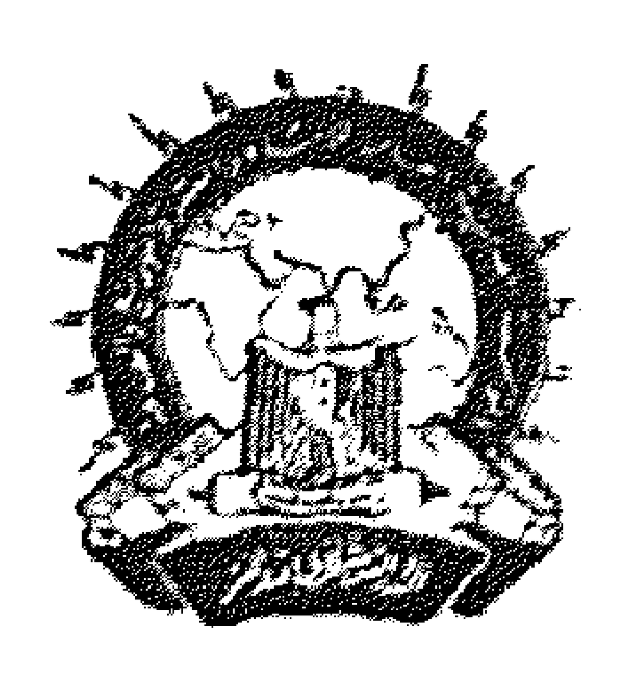





# اتفاق الوحدة

القاهرة فى ١٧ ابريل : نيسان : ١٩٦٣



العـدد: ٢٣٥
الثمن ٣ قروش

كتب قومية

# اتفاق الوحدة

القاهرة في ١٧ ابريل : نيسان : ١٩٦٣

الدار القومية للطباعة والنشر



الرئيس جمال عبد الناصر يوقع اتفاقية الوحدة

— President Nasser signs the Unity agreement.

— Le Président Nasser signe l'accord de l'Union.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الله العلي القدير

وباسم الشعب العربي

•

التقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق ·

وامتثالا لارادة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة وفي الوطن العربي الكبير · بدأت المباحثات الأخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس من شهر أبريل ( نيسان ) وانتهت يوم الأربعاء السابع عشر من شهر أبريل ( نيسان ) سنة ١٩٦٣ ·

فقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الايمان بأن الوحدة العربية هدف حتمي ، يستمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر ، ووحدة التاريخ التي تصنع الوجدان والضمير ووحدة الكفاح الشعبي التي تقرر وتحدد المصير ، ووحدة القيم الروحية والانسانية النابعة من رسالات السماء ، ووحدة المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحرية والاشتراكية ·

واسترشدت بارادة الجماهير الشعبية العربية التي تطلب الوحدة وتناضل لادراكها وتضحي حماية لها وحفاظا عليها · وهي تعلم أن نواة الوحدة الصلبة تتكون من توحيد أجزاء الوطن التي امتلكت حريتها واستقلالها وقامت فيهاحكومات قومية تقدمية عقدت عزمها على القضاء على تحالف الاقطاع ورأس المال والرجعية والاستعمار وتحرير القوى العاملة من أبناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبر عن ارادتها الحقيقية ·

لقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول تاريخي اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته واستعاد ارادته فسلك طريق الحرية والعروبة والوحدة · وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان وجه العراق العربي الصريح وأنارت سبيله الى آفاق الوحدة التي استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز · ووضعت ثورة الثامن من آذار سورية في رحاب الوحدة التي اغتالتها ردة الانفصال الرجعي

بعد أن حطمت هذه الثورة كل العقبات التى ركزها الانفصاليون والاستعمار بتصميم فى طريق الوحدة ·

## لقاء الثورات الثلاث

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذى أكد من جديد أن الوحدة عمل ثورى يستمد مفاهيمه من ايمان الجماهير وقوته من ارادتها وأهدافه من أمانيها فى الحرية والاشتراكية · ان الوحدة ثورة ، ثورة لأنها شعبية وثورة لأنها تقدمية ، وثورة لأنها اندفاع فى تيار الحضارة .

## الوحدة وقضية فلسطين

والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطا عميقا بقضية فلسطين والواجب القومى بتحريرها ، فنكبة فلسطين هى التى كشفت تآمر الطبقات الرجعية وفضحت خيانات الأحزاب الشعوبية العميلة وتنكرها لاهداف الشعب وأمانيه وهى التى أظهرت مافى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى البلاد من ضعف وتخلف ، وهى التى فجرت طاقات جماهير شعبنا الثورية وأيقظت روح التمرد على الاستعمار والظلم والفقر والتخلف ، وهى التى دلت بوضوح الى طريق الخلاص ، طريق الوحدة والحرية والاشتراكية ·

لقد كان ذلك ماثلا أمام الوفود فى مباحثاتها : فلئن كانت الوحدة هدفا مقدسا ، انها أيضا عدة النضال الشعبى ووسيلته لتحقيق اهدافه الكبرى فى الحرية والأمن وفى تحرير جميع أجزاء الوطن العربى وفى ارساء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاشتراكية ، وفى استمرار التيار الثورى فى اندفاعه دون انحراف أو انتكاس وامتداده ليشمل الوطن العربى الكبير وفى الاسهام فى تقدم الحضارة الانسانية ودعم السلام العالمى ·

## وحدتنا وحدة حقيقية

فاجتمع الرأى على أن تقوم الوحدة بين الأقطار الثلاثة كما يريدها الشعب العربى على أسس الديموقراطية والاشتراكية ، وأن تكون وحدة حقيقية متينة تراعى الظروف القطرية لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعى لا لتكرس أسباب التجزئة والانفصال وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية للوطن العربى ، ومن الدولة الاتحادية قوى لكل قطر فيها وللأمة العربية كلها ·

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسورية والعراق ، ارادة هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية على الأسس التالية :

**أولا — في مجال العمل القومي :**

● وضع ميثاق للعمل القومي تلتقي عليه كل القوى الشعبيه التقدمية الوحدوية ، يحدد لها المبادىء والأهداف والفلسفة الاجتماعيه ويكون أساسا لتعاونها واتحادها ٠

● حرية تكوين المنظمات الشعبية في الأقطار الأعضاء : لتجد الارادة الشعبية الحرة تعبيرا عن نفسها منظما ، كل ذلك في اطار جبهة سياسية تجمع هذه المنظمات الشعبية ٠

● توحيد القيادات السياسية على المستوى الاتحادى : ضمانا لتنسيق نشاط المنظمات الشعبية وتوحيده ، لان وحدة العمل السياسي والنضال الشعبي هي الكفيلة بحماية الوحدة وتوطيدها ونموها ٠

**ثانيا — في بناء الدولة :**

● دعم الأجهزة الاتحادية توكيدا لقدرتها على التخطيط والتنسيق والتنفيذ وضمانا لفعاليتها التي تعبر عن جدية الوحدة ، ويكون ذلك :

● بتوحيد الشخصية الدولية والسياسية الخارجية للدولة الاتحادية لتصبح قوة واحدة تواجه الاستعمار داخل الوطن العربي وخارجه وجهدا واحدا ينتصر لحرية الشعوب ويدعم السلام العالمي ٠

● بتحقيق وحدة عسكرية قادرة على تحرير الوطن العربي من خطر الصهيونية والاستعمار وتحقيق هدفه في الأمن والاستقرار وتعبئة قواه لاقامة الحق والعدل والسلام ٠

● بتوحيد أجهزة التخطيط لتوجيه امكانيات الدولة الاتحادية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستغلال جميع الطاقات والقوى خير استغلال لبناء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاشتراكية ٠

● بتوجيه أقصى الاهتمام الى شئون التربية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والاعلام لتنمية الوعي الثوري ووضع العلم في خدمة المجتمع وتعميق المفاهيم التقدمية والتعريف بالقيم الجديدة والعمل على امتداد الوعي الى جميع أجزاء الوطن العربي ٠

أن الدولة الاتحادية فى قيامها تلتزم مقومات أساسية ترسم لها طريق التطور والنمو وتحدد لها منهاجا ثوريا تقدميا فى كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، تعبر عن حقيقة المرحلة التاريخية التى يجتازها الوطن العربى ، وعلى ذلك تعلن الوفود اتفاقها الكامل على أن تكون الدولة الاتحادية بمقوماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبدستورها ومؤسساتها الدستورية ، على الصورة العامة التالية التى تبرز الخطوط الرئيسية لميثاق العمل القومى ودستور الدولة الاتحادية .

## المقومات السياسية

ان وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادىء تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية فى كل قطر من أقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية ترتبط بميثاق للعمل الديمقراطى الاشتراكى الوحدوى ، تستهدف منه توحيد العمل السياسى فى القطر وتطوير الحوافز الثورية للجماهير تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانيها ، كما تعمل هذه القوى على توحيد جهودها فى تنظيم سياسى واحد مرتبط بميثاق العمل القومى ملتزمة فى ذلك بما تقرره هذه الجبهة بالأغلبية لتجسد على هذا المستوى وحدة ارادتها ولتستطيع تحمل مسئولياتها والقيام بواجباتها .

## قيادة سياسية واحدة

وعلى مستوى الدولة الاتحادية تتكون قيادة سياسية واحدة تقود وتوحد العمل السياسى فى الدولة فى اطار هذا الميثاق ، على أن تلتزم الجبهات السياسية فى الأقطار او التنظيمات الموحدة فيها قرارات القيادة الاتحادية التى تصدر بالاغلبية . وعلى هذه القيادة أن تضع تدريجيا تنظيما سياسيا موحدا يقود العمل السياسى القومى فى دولة الاتحاد وخارجها وأن تعمل على تعبئة قوى الجماهير لفرض ارادتها فى الحياة وقيادتها دائما الى آفاق جديدة ، ان هذا لايعنى حل الأحزاب الوحدوية القائمة .

## دعائم المجتمع .. الديمقراطية والاشتراكية

والعمل السياسى ليس فقط هو قيادة الجماهير ، بل هو أيضا تثبيت لدعائم مجتمعنا على أساس من الديمقراطية والاشتراكية التى تنبعث من واقعنا وأصبحت تعبيرا عن مستقبلنا .

فالديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه ٠

والاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الوحدة عملا تقدميا وهى اقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمـــل وتكافؤ الفرص ٠ مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات ٠

ان الديمقراطية هى الحرية السياســـية والاشتراكيـــة هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، انهما جنـــاحا الحرية الحقيقيـــة ، وبدونهما أو بدون أى منهما لاتستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغـــد المرتقب ٠

ان الديمقراطية السياسية لايمكن أن تتحقق فى ظل الرجعية : كما أنها لايمكن أن تتحقق فى ظل ديكتاتورية الطبقة الواحدة ٠

لذلك يجب أن يسقط تحالف الاقطاع ورأس المال وأن يحل محـله التحالف الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية باعتبار أن هذا التحالف هو البديل الشرعى لذلك التحالف الرجعى : وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية ٠

## السيادة للشعب

ان السيادة فى الجمهورية العربية المتحدة للشعب : وان الحرية كل الحرية للشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب ٠

وتشمل فئة أعداء الشعب العناصر التالية :

( أ ) المعزولين سياسيا بمقتضى القوانين المقررة لذلك .

(ب) كل من حوكم ثوريا وأدين بأنه انفصـــــالى أو متـــآمر أو مستغل ٠

(جـ) كل من تعامل أو يتعامل فى المستقبل مع التنظيمات السياسية الأجنبية ، فأصبح بذلك عميلا للقوى الأجنبية ٠

(د ) كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة الواحـــــدة على المجتمع ٠

## نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية للعمال والفلاحين

ان التنظيمات الشعبية والسياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد أن تمثل ـ بحق وبعدل ـ القوى المكونة للأغلبية • ومن هنا يجب أن نضمن للعمال والفلاحين نصف مقاعد هذه التنظيمات على الأقل وفى جميع المستويات بما فيها من مجلس الأمة . ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ، ضمان أكيد لقوى الدفع الثورى ، وبذلك تتأكد باستمرار سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية والادارية ويظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى• كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاح سلطة الدولة تدريجيا ـ كلما أمكن ذلك ـ الى أيدى السلطات الشعبية ـ فانها اقدر على الاحساس بمشاكل الشعب ، وأقدر على حسمها •

ان جماعية القيادة على جميع مستويات العمل السياسى والشعبى أمر لابد من ضمانه عصمة من جموح الفرد وتأكيدا للديمقراطية على أعلى المستويات وضمانا للاستمرار الدائم المتجدد •

ان المنظمات الشعبية ، وخصوصا المنظمات التعاونية والنقابية ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة • ان هذه المنظمات لابد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الديمقراطى • وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لاينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها • ويجب أن يسقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها •

## الحريات العامة مكفولة فى حدود القوانين

● الحريات العامة مكفولة فى حدود القوانين ، وتكفل الجمهوريه العربية المتحدة لجميع المواطنين دون تمييز ( حرية الرأى والتعبير ـ حرية النقد والنقد الذاتى ـ حرية الصحافة ـ حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات ـ حرية تكوين النقابات والتنظيمات التعاونية ـ حرية العلم ـ حرية العقيدة والعبادات والشعائر الدينية ، وغيرها من الحريات العامة •• ) •

● المواطنون سواء أمام القانون فى الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة • كما أن المرأة لابد أن تتساوى بالرجل فى الحقوق العامة ، ولا

بد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

## الانتخاب العام حق للمواطن

● ان الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب قومي كما ان حق الترشيح وحق الانتخاب مكفولان لجميع أفراد الشعب .

● ان مبدأ سيادة القانون هو الضمان النهائى للحرية وحق التقاضى مكفول للمواطنين في حدود القانون ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير ضميرهم والقانون .

## المقومات الاجتماعية والاقتصادية

● ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، وهذه لا يمكن ان تتحقق الا بفرص متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة القومية ، لذلك يجب توسيع قاعدة الثروة القومية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

● ان طريق الثورة طريق الاشتراكية . ضرورة حتمية يفرضها الواقع التاريخى وتفرضها الآمال العريضة للجماهير لمواجهة التخلف الاجتماعي والاقتصادى في الوطن العربى كما تفرضها الظروف العالمية .

● ان التجارب الرأسمالية فى التقدم سارت جنبا الى جنب مع الاستعمار . واستطاعت بلدان العالم الرأسمالى الوصول الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى باستغلال ثروات الشعوب المستعمرة . ولقد انتهت عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق .

كذلك فان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب شقاء الملايين من الشعب العامل ، اما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

● ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الجديدة . فقد استطاعت هذه القيم أن تسقط الاستعمار كما استطاعت أن تسقط السخرة . ولم تكتف هذه

القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين بل فتحت بالعلم مناهج اخرى للعمل من أجل التقدم .

● ان رأس المال فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على قيادة الانطلاق الاقتصادى فى وقت نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد ثروات الشعوب ولم تعد تقدر الراسمالية المحلية على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفعها الجماهيرأو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى اثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هـذه الهاوية الخطيرة .

● ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة التى لايحركها غير دافع الربح الأنانى .

لذلك كان من الضرورى أن يتم الانطلاق الاقتصـادى فى الوطن العربى بشروط ثلاثة :

١ – تجميع المدخرات الوطنية .
٢ – وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذهالمدخرات
٣ – وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

وهدف التخطيط فى المجتمع الاشتراكى هو :

١ – تحقيق التنمية المتوازنة للاقتصاد فى جميع القطاعات المختلفة
٢ – تلبية الحاجات العامة والخاصة بالنسبة للمجتمع والفرد .
٣ – التوزيع العادل للثروة القومية .
٤ – أن يكفل للعمال اشتراك ايجابى فى الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج مع وضع حد أدنى للأجور يكفل الحياة الكريمة للانسان العامل .

## الانطلاق الاقتصادى

● لذلك كان من الضرورى سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محدودة وهى فى الوقت نفســه طريق الديمقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية . وهـذا لا يستلزم بالضرورة تأميم كل وسائل الانتاج ولا الغاء الملكية الخاصة أو المساس بحق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول الى ذلك بطريقين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجـالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريق الوحيد الذى يضمن استخدام جميع الموارد القومية المادية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لها حياة الرفاهية .

ان هذا التخطيط ضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى مايقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل .

● ان تنظيم الانتاج مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هي توسيع نطاق الخدمات وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج . وان هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى لامركزية التنفيذ لضمان وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

## الملكية الخاصة

● أن الملكية الخاصة ورأس المال الخاص يجب أن يوضعا في الموضع الذى لايسمح بقيام الاقطاع أو الاحتكار أو الاستغلال كما أن رأس المال الخاص يجب أن يخضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن القطاع العام . وهذه السلطة هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب . كما أن هذه السلطة هى التى تقضى على نشاطه إذا ماحاول أن يستغل أو ينحرف .

## تحرير الفلاحين من الاستغلال

● أن التطبيق العربى للاشتراكية في مجال الزراعة يهدف اساسا الى تحرير الفلاحين من الاستغلال والسيطرة ويكون ذلك :

١ ـ بتحديد حد أعلى للملكية الزراعية يقضى على الاقطاع واستغلال الفلاحين ويمنع قيامه من جديد .

٢ ـ زيادة انتاجية الأرض باستعمال الطرق والوسائل العلمية والفنية .

٣ ـ تنظيم الاستثمار الفردى والجماعى التنظيم الذى يكفل العدالة في توزيع ثمار الأرض .

## الايمان برسالة الدين

وفي ختام هذه المقومات ..

فان الشعب العربى الذى يعيش فى المنطقة التى نزلت فيها رسالات السماء يؤمن برسالة الدين ويتخذ من القوة الروحية التى تزوده بهـــا الأديان دافعا للنضال الشعبى لتحقيق ذاته وبلوغ أهدافه .

ويجب أن يثبت فى تقديرنا أن الدين مقوم أساسى من المقومات التى يبنى عليها المجتمع العربى حياته ومستقبله جنبا الى جنب مع كل المقومات المادية الاخرى التى يحرص عليها الدين ولا يعارضها . وان هذا الشعب يملك من ايمانه بالله وثقته بنفسه مايمكنه من فرض ارادته على الحيـــاة ليصوغها من جديد وفق مبادئه وأمانيه .

## بناء الدولة الاتحادية واختصاصها

وقد تم بعون الله وتوفيقه الاتفاق على المبادىء الرئيسية التالية :

١ ـ أن تقوم دولة اتحادية باسم الجمهورية العربية المتحدة على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر وسورية والعراق وتكون أســـماء الأعضاء بالدولة الاتحادية « القطر المصرى » و « القطر السورى » و « القطر العراقى » .

٢ ـ أن يكون لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادىء الحرية والاشتراكية والوحدة الحق فى أن تنضم الى هذه الدولة بارادة شـــعبية حرة ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية فى الدولة الاتحادية .

٣ ـ أن تكون السيادة الدولية الكاملة للدولة الاتحادية .

٤ ـ أن تكون لمواطنى الدولة الاتحادية جنسية واحدة هى الجنسية العربية يتمتع بها كل من يتمتع وقت قيام الدولة بجنسية الأقطار الأعضاء وتنظم أحكامها بقانون اتحادى .

٥ ـ أن تكون السيادة في الدولة الاتحادية للشعب يمارسها طبقـا للدستور .

## الاسلام دين الدولة

٦ ـ أن يكون الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

٧ ـ أن يكون علم الدولة ، علم الجمهورية العربية المتحدة الحـــالى

وفيه ثلاث نجوم بدلا من نجمتين وتزاد نجمة كلما انضمت دولة الى الدولة الاتحادية .

٨ ـ أن تكون عاصمة الدولة القاهرة .

٩ ـ أن تختص سلطات الدولة الاتحادية بالشئون الآتية :

● السياسة الخارجية بكل جوانبها بما فيها التمثيل الخارجي والمعاهدات مع الدول والهيئات الدولية على أن تنظم القوانين الاتحادية بقاء بعض الشئون التجارية والثقافية بصفة مؤقتة تتولاها سلطات الأقطار .

● الدفاع والأمن القومي باعتبار القوات المسلحة بالدولة الاتحادية جزء من الشعب وولاؤها للشعب ولا تأتمر الا بأوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصة على النطاق القومي الاتحادي ويدخل في شئون الدفاع والأمن القومي موضوعات الحرب والسلم واعداد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية وتسليحها وتدريبها واستخدامها ومجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات العسكرية بالأقطار .

على أن يوكل أمرها للأقطار خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال ، حسبما يجرى عليه الاتفاق ، وكذلك الموضوعات المتعلقة بالصناعات الحربية ومؤسسات الأمن القومي وحالات اعلان الطوارىء والأحكام العرفية والحالات الخاصة التى تمنح فيها السلطات المحلية للأقطار حق استخدام القوات المسلحة بتفويض من سلطات الاتحاد .

## المالية والخزانة

وتتناول الضرائب الاتحادية ، وميزانية الاتحاد ، واصدار أذونات الخزانة أو السندات الاتحادية لتمويل المشروعات الاتحادية ، والقروض الخارجية والداخلية .

وكذلك القوانين والسياسة الجمركية مستهدفة تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة تتطور الى سوق عربية موحدة .

## الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى والتنمية

وتتناول التخطيط الاقتصادى فى شئون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية فى الاقطار ورسم السياسة الاقتصادية والتبادل التجارى ، والشئون المصرفية ، وتنظيم العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ، وشئون العملة وتنظيم استغلال مصادر الثروات الطبيعية .

## الاعلام والثقافة والتعليم

وتتناول انشاء جهاز اتحـــادي مركزي يقوم على تخطيط الشئون الأعلامية فى اقطار الاتحاد ، على أن يكون التنفيذ الاعلامى اتحـــاديا فى بعضه وقطريا فى بعضه الآخر •

وانشاء مجلس او مجالس عليا تعمل على تخطيط ورسم السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث العلمى والثقافة والفنون فى الاتحاد بمـــا يضمن وحدة الفكر والاتجاه القومى العربى الوحدوى والاعداد الروحي والعلمى والأخلاقي للأجيال الصاعدة •

## العدل وتنسيق القوانين

وتتناول وضع أسس موحدة للعدالة فى أقطار دولة الاتحاد وتضمين القوانين ( مثل قوانين العقوبات والقانون المدنى والقانون التجارى وقانون الاجراءات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ٠٠ الخ ) المبادىءالأساسية والتنسيق بينها بغية الوصول الى توحيدها على مراحل ، هذا الى جانب تنظيم القضاء الاتحادى •

## المواصلات الاتحادية

وتتناول تنظيم شئون المواصلات الاتحـــادية والمشـــتركة البرية والبحرية والجوية والبريد والبرق والهاتف اللاســلكى والارصاد عـــلى المستوى الاتحادى •

## الشئون الأخرى

وتتناول المشروعات المشتركة بين الأقطار ، والسلطات الاستثنائية أثناء الحرب والطوارىء ، والفصل فيما يقع بين الأقطار من خلاف ، وتشكيل المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة فى حدود التشريعات الاتحادية• على أن تلتزم الاقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية فى كل ما يتعلق بهذه الشئون •

## قانون اتحادى

تختص الاقطار بجميع السلطات التى لاتدخل فى اختصاص الدولة الاتحادية • ويمكن تفويض الاقطار بقانون اتحادى فى ممـــارسة بعض اختصاصات السلطات الاتحادية لاجل معين وفى هذه الحالة يكون لسلطات

الاتحاد الاشراف على السلطات فى الاقطار عند مباشرة هذه الاختصاصات. كما يمكن الاتفاق على أن يوكل الى هذه السلطات أمر تنفيذ بعض القوانين الاتحادية .

## المؤسسات الدستورية للدولة الاتحادية

كما تم الاتفاق على أن تكون مؤسسات الدولة الاتحادية والعلاقات بينها وفقا لما يلى ( ولما هو وارد بالملحق « ب » المرفق بهذا الاعلان ) .

**أولا ـ مجلس الأمة :**

١ ـ هو أعلى هيئة لسلطة الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة .

٢ ـ هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية .

٣ ـ يتكون مجلس الأمة من مجلسين :

( أ ) مجلس النواب : ويتكون من عدد من الأعضاء بنسبة عدد السكان فى كل قطر ، وينتخب انتخابا حرا مباشرا وبالاقتراع السرى العام ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

(ب) مجلس الاتحاد : ويتكون من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر وينتخب انتخابا حرا مباشرا بالاقتراع السرى العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

ويكون عدد أعضائه ١/٤ عدد أعضاء مجلس النواب على الأقل ، أو ١/٣ عدده على الأكثر .

٤ ـ ينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس ( بالطريقة التى يحددها الدستور ) .

٥ ـ يناقش كل من المجلسين المسائل الأساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ، ويتخذ القرارات بشأنها .

٦ ـ لرئيس الجمهورية ولكل من أعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين ( ويبين الدستور الاجراءات والنسب الخاصة بذلك ) .

٧ ـ لايصدر قانون الا اذا أقره كل من المجلسين ، واذا اختلف الرأى بين المجلسين بالنسبة لقانون يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين .

٨ ـ يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد اقرارها من المجلسين ،

وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور الى كل من المجلسين فاذا اقر منهما بأغلبية ٣/٤ الاعضاء لكل ، اعتبر قانونا وأصدر .

٩ ـ لكل عضو من أعضاء المجلسين أن يوجه الى رئيس الوزراء والى الوزراء أسئلة واستجوابات ( وينظم الدستور والقانون الاتحادى طريقة ذلك ) .

١٠ ـ مجلس الوزراء مسئول مسئولية ثقـــة أمام مجلس الأمة ، ويكون منح الثقة أو سحبها بالأغلبية المطلقة لمجموع أعضاء مجلس الأمة .

١١ ـ يكون حـــل أى من المجلسين أو كليهمـــا بقرار من رئيس الجمهورية .

١٢ ـ يختص مجلس الأمة بنظر طلبات انضمام كل دولة جـديدة الى الاتحاد وتكون الموافقة بأغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

١٣ ـ يتم تعديل الدستور الاتحادى بأغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

١٤ ـ دساتير الأقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .

١٥ ـ يكون تعديل دستور القطر بوساطة المجلس التشريعى بالقطر بالطريقة التى يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة الا اذا اقرتها المجالس الاتحادية بأغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

**ثانيا ـ رئيس الجمهورية :**

١ ـ رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذى ينتخبه مجلس الأمة ليمثل سلطة الدولة .

٢ ـ كل مواطن فى الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخابه عضوا فى مجلس الأمة يجوز انتخابه رئيسا للجمهورية ، ويعلن انتخاب المرشـــح اذا حصل على ثلثي أصوات جميع اعضاء مجلس الامة ، فاذا لم يحصـــل على هذه الأصوات فيعاد الانتخاب ويعلن انتخاب المرشح اذا حصل على الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الامة . وينظم الدستور باقى الاحكام الخاصة بالانتخاب .

٣ ـ مدة الرياسة ٤ سنوات واذا انتهت المدة فى فترة تجديد مجلس الأمة ، يستمر الرئيس فى ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلس الأمة واختيار الرئيس الجديد .

٤ ـ الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع القومى .

٥ ـ يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه الخصوص :

( أ ) يمثل الدولة •

(ب) يصدر القوانين •

(جـ) يقترح القوانين •

(د ) يعترض على القوانين •

(هـ) يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحوزوا ثقة مجلس الأمة ويقبل استقالاتهم

(و ) يعين الضباط ويعزلهم ويرقى قواد القوات المسلحة •

(ز )يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا •

(ح) يعين كبار موظفى دولة الاتحاد فى الحالات التى ينص عليهـا القانون •

نواب الرئيس :

١ ـ ينتخب ٣ نواب للرئيس « واحد عن كل قطر » بنفس الطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية ، وفى نفس الوقت •

٢ ـ يعاون نواب الرئيس ، الرئيس فى أعماله وله أن ينيبهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ويستشيرهم فى الاعمال الموكولة اليه •

٣ ـ ينظم الدستور باقى الأحكام الخاصة بنواب الرئيس •

مجلس الوزراء :

١ ـ يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء •

٢ ـ مجلس الوزراء والوزراء مسئولون عن أعمالهم أمام مجلس الأمة

٣ ـ يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ماداموا محل ثقـة الرئيس •

٤ ـ يتولى مجلس الوزراء الاتحادى تنظيم وتنفيذ مهـام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك (حسب الدستور والقوانين الاتحادية ) •

٥ ـ تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجها الى مجلس الامة للموافقـة عليه •

٦ ـ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الأحكام الخاصـة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة •

٧ ـ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الأحكام الخاصـة بالوزراء

**ثالثا ـ السلطة القضائية :**

١ ـ تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى «المحكمة الاتحادية العليا» تنشأ بمقتضى أحكام الدستور بقانون اتحادى ٠

٢ ـ يختار مجلس الامة أعضاء المحكمة الاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية من بين رجال القضاء والقانون ٠

٣ ـ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات « المحكمة الاتحادية العليا » وتوفير الحصانة الخاصة بأعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات اعفائهم ٠

**كما تم الاتفاق على أن تكون الأجهزة في الأقطار :**

**أولا ـ رئيس القطر :**

١ ـ ينتخبه المجلس التشريعى للقطر لمدة ٤ سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية ٠

٢ ـ يتولى الاختصاصات التى يحددها الدستور الاتحادي ودساتير الأقطار ٠

٣ ـ يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها ٠

**ثانيا ـ المجلس التشريعى للقطر :**

١ ـ يكون لكل قطر مجلس تشريعى منتخب انتخابا حرا مباشرا او سريا ٠

٢ ـ يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعى ٠

٣ ـ يصدر المجلس التشريعى بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر ٠

٤ ـ يعدل دستور القطر بالطريقة التى يحددها الدستور ، ولا تصبح هذه التعديلات نافذة الا بعد اقرارها بالأغلبية الخاصة لكل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد ٠

٥ ـ يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويسحب الثقة من الوزارة بالطريقة التى يحددها الدستور ٠

**ثالثا ـ وزارة القطر :**

١ ـ تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس وزراء ووزراء ٠

٢ ـ وزارة القطر مسئولة أمام المجلس التشريعى بالقطر ويجب أن تحوز ثقته ٠

٣ ـ ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة ٠

٤ ـ يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والاحكام الخاصة بالوزراء ٠

**رابعا ـ القضاء بالقطر :**

ينظم دستور القطر وقوانينه القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته ٠

**وقد اتفق على أن تتبع فى مرحلة الانتقال الاحكام الانتقالية التالية :**

**أولا ـ فى دولة الاتحاد :**

١ ـ يستفتى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية فى مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ اعلان هذا البيان ٠

٢ ـ تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستوريا عند اعلان نتائج الاستفتاء ٠

٣ ـ تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التى نص عليها الدستور في مدة أقصاها ٢٠ شهرا من تاريخ اعلان الاستفتاء وتنتهى بذلك فترة الانتقال ٠

٤ ـ لكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد مايراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تمهيدا لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال ٠

وينظم بتشريع اتحادى دستورية مؤسسات الاقطار التي تقوم خلال هذه المدة ٠

٥ ـ تتفق الدول الاعضاء على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحادية العسكرية أو الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية ٠٠٠ الخ حتى يمكن أن ينص على هذا البرنامج فى مادة انتقالية من مواد الدستور ٠

٦ ـ يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية فى دولة الاتحاد خلال فترة الانتقال مجلس رياسة برأسة رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس أعضاء فيه ٠

## تشكيل مجلس الرياسة

٧ ـ يشكل مجلس الرياسة من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر من الاقطار ·

٨ ـ يختار أعضاء مجلس الرياسة بمعرفة الجهات التى لها السلطة التشريعية فى الدول الاعضاء عند قيام الاتحاد ·

٩ ـ يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم ·

١٠ ـ تكون قرارات المجلس بأغلبية أعضائه ·

١١ ـ لرئيس الجمهـورية حق الاعتراض على أى قرار أو قانون يصدره مجلس الرياسة ·

١٢ ـ يختص مجلس الرياسة بالآتى :

( أ ) تعيين نواب رئيس الجمهورية (نائبـا من كل قطر ) وذلك بالاتفاق مع الجهة التى لها سلطة التشريع فى القطر أثناء فترة الانتقال ·

(ب) يعين رئيس لكل قطر بالاتفاق مع الجهة التى لها سلطة التشريع فى القطر أثناء فترة الانتقال ·

(جـ) تعيين مجلس الدفاع القومى ومتابعة أعماله ·

(د ) رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطهـا وتكليف الوزارة بتنفيذها ·

(هـ) تنسيق المصالح العامة بين الاقاليم ·

(و ) تعيين المجالس العليا التى جاء ذكرها فى المبادىء العامة ·

١٣ ـ **الوزارة الاتحادية :**

تشكل من :

( أ ) رئيس الوزراء ·

(ب) وزارة الخارجية ·

(جـ) وزارة الدفاع ·

(د ) وزارة الاعلام والارشاد القومى والثقافة ·

(هـ) وزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالى ، والبحث العلمى ·

(و ) وزارة الخزانة والمالية ·

(ز ) وزارة الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى ( وتضاف اليها أعمال المواصلات ) ٠

(ح) وزارة العدل ٠

(ط) وزراء الدولة ٠

١٤ ـ ويجوز بقانون اتحادى انشاء وزارات أخرى ٠

١٥ ـ كما يجوز عمل اجتماعات مشتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرياسة ٠

كما اتفق على اتباع الأحكام العامة التالية :

١ ـ تبقى كل التشريعات المعمول بها فى أى قطر سارية المفعول فيه الى أن يتم تعديلها أو الغاؤها من السلطة الدستورية المختصة ٠

٢ ـ المعاهدات والاتفاقيات التى سبق أن ابرمتها حكومة أى قطر تبقى سارية المفعول فى نطاق القطر الذى أبرمها ٠

٣ ـ تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللوائح والنظم الموجودة الآن الى أن يتم عمل أنظمة جديدة أو تعديلها ٠

٤ ـ الى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادى تقوم الدول الأعضاء بتكوين اللجان والهيئات الآتية حتى يكون تكوينها وبدؤها فى العمل سبيلاً للتمهيد وللقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة ٠

( أ ) قيادة عسكرية موحدة ٠

(ب) لجنة للشئون الخارجية ٠

(جـ) لجنة للتنسيق الاقتصادى والسوق العربية المشتركة ٠

(د ) أى لجان أخرى ٠

وقد أرفق بهذا الاعلان ملحق فى شأن المؤسسات الدستورية وبناء الدولة الاتحادية والعلاقات فيما بينهما ، ويعتبر مكملاً لهذا الاعلان وجزءاً لايتجزأ منه ٠

**توقيع**

صدر فى القاهرة فى يوم الأربعاء ٢٣ من ذى القعدة ١٣٨٢ هـ

الموافق ١٧ من ابريل (نيسان) ١٩٦٣ م ٠



## الملحق الاول

## مؤسسات الدولة الاتحادية

بسم الله الرحمن الرحيم

**اولا ـ مجلس الامة ·**

١ ـ هو أعلى هيئة لسلطة الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة ·

٢ ـ هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية ·

٣ ـ يتكون مجلس الامة من مجلسين :

**( أ ) مجلس النواب ·**

ويتكون من عدد من الاعضاء بنسبة عدد السكان فى كل قطر ، وينتخب انتخابا حرا مباشرا وبالاقتراع السرى العام · ومدة العضوية فيه ٤ سنوات ·

**(ب) مجلس الاتحاد ·**

ويتكون من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر · وينتخب انتخابا حرا مباشرا بالاقتراع السرى العام · ومدة العضوية فيه ٤ سنوات ·

ويكون عدد أعضائه ¼ عدد أعضاء مجلس النواب على الاقل وثلث عدده على الأكثر ·

٤ ـ شروط العضوية فى المجالس · وحالات خلو المكان والاجراءات الداخلية في هذه المجالس تحدد فى الدستور والقوانين الاتحادية ·

٥ ـ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب أو مجلس الاتحاد أو المجالس التشريعية فى الأقطار ·

٦ ـ لا يؤاخذ أعضاء المجالس عما يبدون من الافكار والآراء عند ادائهم لاعمالهم النيابية ، وينص الدستور على الحصانات الخاصة باعضاء المجالس ·

٧ ـ مكان انعقاد المجالس الاتحادية ، عاصمة دولة الاتحاد · ويجوز

جعل مكان انعقادها فى جهة أخرى بقـــانون اتحادي ، كما يجوز عنـد الضرورة دعوتها للانعقاد فى أية جهة أخرى بمرسوم اتحادى .

واجتماع المجالس فى غير المكان القانونى لا يكون شرعيا ، وتعتبر قراراته باطلة حكما .

٨ ـ دورات انعقاد المجالس تحـــدد فى الدستور وتكون الدعوة للدورة من رئيس الجمهورية واذا لم تدع تجتمع بحكم الدستور فى اليوم المحدد .

٩ ـ يجوز أن ينعقد أى مجلس فى دورة غير عادية ، بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو بناء على طلب ¼ الاعضاء ، ويعلن رئيس الجمهورية فى الاجتماع غير العادى .

١٠ ـ يجمتع مجلس الأمة فى الاحوال التى ينص عليها الدستور .

١١ ـ يناقش كل من المجلسين المسائل الأساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ، ويتخذ القرارات بشأنها .

## اصدار القوانين

١٢ ـ لرئيس الجمهورية ولكل من أعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين ، ويبين الدستور الاجراءات والنسب الخاصة بذلك .

١٣ ـ لا يصدر قانون الا اذا اقره كل من المجلسين ، واذا اختلف الراى بين المجلسين بالنسبة لقانون يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين ، على أن يراعى فى العـدد المختار من مجلس النواب نفس التكوين النسبى للمجلس .

فاذا وصلت اللجنة الى رأى يعاد عرض القانون ( أو القانون بعد تعديله ) الى كل من المجلسين .

أما اذا لم تصل اللجنة الى رأى ، أو اذا لم يوافق عليه أحـد المجلسين فان القانون يؤجل عرضـه الى دورة تالية ( أو فترة انعقاد تالية ) .

١٤ ـ يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد اقرارها من المجلسين، وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور الى كل من المجلسين فاذا اقر منهما باغلبية ¾ الأعضاء لكل ،اعتبر قانونا واصدر .

١٥ ـ لا يجوز لأى مجلس أن يتخذ قرارا الا اذا حضر الجلسـة

اغلبية اعضائه ، وفى غير الحالات التى تشترط فيها اغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين •

١٦ ــ لكل عضو من اعضاء المجلسين ان يوجه الى رئيس الوزراء والى الوزراء اسئلة واستجوابات ( وينظم الدستور والقانون الاتحادى طريقة ذلك ) .

## مجلس الوزراء مسئول امام مجلس الامة

١٧ ــ مجلس الوزراء مسئول مسئولية ثقة امام مجلس الأمة ، ويكون منح الثقة أو سحبها بالأغلبية المطلقة لمجموع أعضاء مجلس الأمة •

١٨ ــ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية حالات جواز الجمع بين عضوية المجالس والأعمال العامة •

١٩ ــ يكون حل اى من المجلسين او كليهما بقرار من رئيس الجمهورية .

٢٠ ــ لرئيس الجمهورية حق الكلام فى مجلس الأمة أو فى مجلس النواب او فى مجلس الاتحاد ، كلما طلب ذلك ، وله أن يوجه لها الرسائل أو التقارير .

٢١ ــ لرئيس الوزراء والوزراء حق الكلام فى أى مجلس والاشتراك فى المناقشات . ( وينظم الدستور ذلك ) .

٢٢ ــ يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية اى من المجلسين •

٢٣ ــ ينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس ( بالطريقة التى يحددها الدستور ) .

٢٤ ــ يوافق مجلس الأمة على انضمام عضو جديد الى الاتحاد ، على اساس موافقة اغلبية ٣/٤ كل من المجلسين على حدة .

٢٥ ــ يتم تعديل الدستور الاتحادى بأغلبية ٣/٤ اعضاء كل مجلس على حدة .

٢٦ ــ دساتير الأقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .

٢٧ ــ يكون تعديل دستور القطر بوساطة المجلس التشريعى بالقطر بالطريقة التى يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة الا اذا اقرتها المجالس الاتحادية باغلبية ٣/٤ كل مجلسين على حدة •

٢٨ ـ يصدق كل من المجلسين على المعاهدات بالطريقة التى ينظمها الدستور والقانون .

٢٩ ـ لمجلس الامة سلطة اعلان الحرب ( حسب الدستور )

٣٠ ـ ينظم الدستور حالات اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو عدم الولاء بناء على اقتراح نسبة معينة من مجلس الامة .

٣١ ـ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية محاكمة الوزراء .

٣٢ ـ فى فترات عدم انعقاد المجالس التشريعية يجوز ان يقوم مجلس رياسة لمجلس الأمة ينتخبه مجلس الأمة من أعضائه ( بالطريقة التى يحددها الدستور ) باصدار قوانين على أن يصدق عليها المجلسان عند اجتماعهما .

**ثانيا ـ رئيس الجمهورية :**

١ ـ رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذى ينتخبه مجلس الأمة ليمثل سلطة الدولة .

٢ ـ كل مواطن فى الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخابه عضوا فى مجلس الامة يجوز انتخابه رئيسا للجمهورية ، ويعلن انتخاب المرشح اذا حصل على ثلثى أصوات جميع اعضاء مجلس الامة فاذا لم يحصل على هذه الاصوات فيعاد الانتخاب ويعلن انتخاب المرشح اذا حصل على الاغلبية المطلقة لمجموع عدد اعضاء مجلس الأمة ، وينظم الدستور باقى الأحكام الخاصة بالانتخابات .

٣ ـ مدة الرياسة ٤ سنوات واذا انتهت المدة فى فترة تجديد مجلس الامة يستمر الرئيس فى ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلس الأمة واختيار الرئيس الجديد .

٤ ـ الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع القومى .

٥ ـ يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه الخصوص :

( أ ) يمثل الدولة فى العلاقات الخارجية ويرسل ويعتمد المبعوثين السياسيين ويصدق على المعاهدات الدولية .

(ب) يستقبل ويعتمد أوراق المبعوثين السياسيين .

(ج) يدعو ويفض دورات انعقاد مجلسى النواب والاتحاد .

( د ) يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحوزوا ثقة مجلس الأمة .

(هـ) يقبل استقالة رئيس الوزراء والوزراء من مناصبهم .

(و) يصدر القوانين التي يقرها المجلسان .

(ز) يقترح القوانين .

(ح) يعترض على القوانين .

(ط) يلقي البيانات ويرسل الرسائل والتقارير لمجلس الأمة أو لأى مجلس .

(ى) يعين الضباط ويعزلهم ويرقي قواد القوات المسلحة ( حسب الدستور والقوانين الاتحادية ) .

(ك) يكون له حق حضور ورياسة جلسات مجلس الوزراء وطلب التقارير منه ومن اعضاء الوزارة منفردين ومناقشة الشئون التي يقتضي العمل أن تناقش مع الوزارة وأعضائها .

(ل) يعلن حالة الطوارىء ( حسب ما ينص الدستور ) .

(م) يعلن الحرب ( حسب ما ينص الدستور ) .

(ن) يعين كبار موظفي دولة الاتحاد فى الحالات التى ينص عليها القانون .

(س) يضع بالاشتراك مع الوزارة السياسة العامة لشئون الاتحاد

(ع) يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا (حسب ما ينص الدستور والقوانين الاتحادية ) .

(ف) حق العفو الخاص .

٦ ــ لا يتولى رئيس الجمهورية اى منصب فى حكومة قطر أو يكون عضوا فى أى مجلس تشريعي .

٧ ــ ينظم الدستور حالات خلو منصب رئيس الجمهورية .

## نواب الرئيس :

١ ــ ينتخب ٣ نواب للرئيس ( واحد عن كل قطر ) بنفس الطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية ، وفى نفس الوقت .

٢ ــ يعاون نواب الرئيس ، الرئيس فى أعماله ، وله أن ينيبهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ، ويستشيرهم فى الاعمال الموكولة اليه .

٣ ـ لا يتولى نائب رئيس الجمهورية اى منصب فى حكومة قطر ولا يكون عضوا فى أى مجلس تشريعى .

٤ ـ ينظم الدستور باقى الاحكام الخاصة بنواب الرئيس

**مجلس الوزراء :**

١ ـ يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

ويجوز أن يكون هناك نواب رئيس وزراء ونواب وزراء .

٢ ـ مجلس الوزراء والوزراء مسئولون عن اعمالهم أمام مجلس الامة .

٣ ـ يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ما داموا محل ثقة الرئيس .

٤ ـ يتولى مجلس الوزراء الاتحادى تنظيم وتنفيذ مهام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك ( حسب الدستور والقوانين الاتحادية ) .

٥ ـ تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجا الى مجلس الامة للموافقة عليه .

٦ ـ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة .

٧ ـ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الأحكام الخاصة بالوزاراء

**ثالثا ـ السلطة القضائية :**

١ ـ تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى « المحكمة الاتحادية العليا » تنشأ بمقتضى أحكام الدستور بقانون اتحادى .

٢ ـ للدولة الاتحادية أن تنشيء محاكم اتحادية أخرى وتنظم بقوانين اتحادية .

٣ ـ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات « المحكمة الاتحادية العليا » .

٤ ـ يختار مجلس الامة أعضاء المحكمة الاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية ـ من بين رجال القضاء والقانون .

( حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين الاتحادية ) .

٥ ـ ينظم الدستور والقوانين الاتحادية توفير الحصانة الخاصة بأعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات اعفائهم ٠

## الأجهزة في الأقطار

**أولا ـ رئيس القطر :**

١ ـ ينتخبه المجلس التشريعي للقطر لمدة ٤ سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية ٠

( وينظم الدستور طريقة الترشيح والانتخاب ) ٠

٢ ـ يتولى رئيس القطر الاختصاصات التي يحددها الدستور الاتحادي ودساتير الاقطار ٠

٣ ـ هو الذي يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها ٠

**ثانيا ـ المجلس التشريعي :**

١ ـ يكون لكل قطر مجلس تشريعي منتخب انتخابا حرا مباشرا وسريا ٠

٢ ـ يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعي ٠

٣ ـ يصدر المجلس التشريعي بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر ٠

٤ ـ يعدل دستور القطر بالطريقة التي يحددها الدستور ـ ولا تصبح هذه التعديلات نافذة الا بعد اقرارها بأغلبية ٣/٤ كل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد ٠

٥ ـ يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويسحب الثقة من الحكومة بالطريقة التي يحددها الدستور ٠

٦ ـ يحل المجلس التشريعي في القطر كالآتي :

(أ) بناء على قرار من رئيس القطر ٠

(ب) بقرار من رئيس الجمهورية بناء على قرار من المجلس الاتحادي بأغلبية ٢/٣ الاعضاء ٠

**ثالثا ـ وزارة القطر :**

١ ـ تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس ونواب ووزراء ٠

٢ ـ وزارة القطر مسئولة أمام المجلس التشريعي بالقطر ويجب أن تحوز ثقته •

٣ ـ ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة •

٤ ـ يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والاحكام الخاصة بالوزراء •

**رابعا ـ القضاء بالقطر :**

ينظم دستور القطر وقوانينه القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته •

## الأحكام الانتقالية

**أولا ـ في دولة الاتحاد :**

١ ـ يستفتى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية فى مدة اقصاها خمسة أشهر من تاريخ اعلان هذا البيان •

٢ ـ تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستوريا عند اعلان نتائج الاستفتاء •

٣ ـ تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التى نص عليها الدستور فى مدة أقصاها ٢٠ شهرا من تاريخ اعلان نتائج الاستفتاء وتنتهى بذلك فترة الانتقال •

٤ ـ ولكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تمهيدا لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال وينظم بتشريع اتحادى دستورية المؤسسات القطرية التى تقوم خلال هذه المدة •

٥ ـ يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية فى دولة الاتحاد ، خلال فترة الانتقال ، مجلس رياسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس أعضاء فيه •

٦ ـ يشكل مجلس الرياسة من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر من الاقطار •

٧ ـ يختار أعضاء مجلس الرياسة بمعرفة الجهات التى لها السلطة التشريعية فى الدول الأعضاء منذ قيام الاتحاد •

٨ – يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم ٠

٩ – تكون قرارات المجلس بأغلبية أعضائه ٠

١٠ – لرئيس الجمهـــورية حق الاعتراض على أى قرار أو قانون يصدره مجلس الرياسة ٠

١١ – يختص مجلس الرياسة بالآتى :

(أ) يعين نواب رئيس الجمهـورية ( نائبـــا من كل قطـر ) وذلك بالاتفاق مع الجهة التى لها سلطة التشريع فى القطر أثناء فترة الانتقال ٠

(ب) يعين رئيســــا لكل قطر بالاتفاق مع الجهة التى لها ســلطة التشريع فى القطر أثناء فترة الانتقال ٠

(جـ) تعيين مجلس الدفاع القومي ، ومتابعة اعماله ٠

(د) رسم السياسة العـــامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزارة بتنفيذها ٠

(هـ) تنسيق المصالح العامة بين الأقاليم ٠

(و) تعيين المجالس العليا التى جاء ذكرها فى المبادىء العامة ٠

١٢ – الوزارة الاتحادية :

(أ) رئيس الوزراء ٠

(ب) الخارجية ٠

(جـ) الدفاع ٠

(د) الاعلام والارشاد القومى والثقافة ٠

(هـ) التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى ٠

(و) الخزانة والمالية ٠

(ز) الاقتصاد ، والتخطيط الاقتصادى ( وتضاف اليهـــا اعمال المواصلات ) ٠

(ح) العدل ٠

(ط) وزراء الدولة ٠

(ى) ويجوز بقانون اتحادى انشاء وزارات أخرى ٠

١٣ – يجوز عمل اجتماعات مشـتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرياســـة ٠

## أحكام عامة

١ – تبقى كل التشريعات المعمول بها فى أى قطر سارية المفعول فى القطر الذى صدرت فيه الى أن يتم تعديلها أو الغاؤها من السلطة الدستورية المختصة ٠

٢ – المعاهدات والاتفاقيات التى سبق أن عقدتها حكومة أي قطر تبقى سارية المفعول فى نطاق القطر الذى أبرمها ٠

٣ –تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللوائح والنظم الموجودة الآن الى أن يتم عمل أنظمة جديدة أو تعديلها .

٤ – تتفق الدول الأعضاء على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحادية ، العسكرية او الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية.. الخ حتى يمكن أن ينص على هذا البرنامج فى مادة انتقالية من مواد الدستور ٠

٥ – الى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادي تقوم الدول الأعضاء بتكوين اللجان والهيئات الآتية حتى يكون تكوينها وبدؤها فى العمل سبيلا للتمهيد للقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة :

(أ) قيادة عسكرية موحدة ٠

(ب) لجنة للشئون الخارجية ٠

(جـ) لجنة للتنسيق الاقتصادى والسوق العربية المشتركة ٠

(د) أية لجان أخرى ٠

## الملحق الثاني

## بناء الدولة والمؤسسات الدستورية بها

**أولا ـ نقاط عامة :**

١ ـ تقوم دولة اتحادية باسم « الجمهورية العربيـــة المتحدة » على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر والعراق وسورية ، وتكون أســـماء الأعضاء بالدولة الاتحادية « القطر المصرى ، والقطر العراقى ، والقطـــر السورى » ·

٢ ـ لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادىء الحرية والاشتراكيه والوحدة أن تنضم الى هذه الدولة بارادة شعبية حرة ، ويتم الانضـــمام بعد موافقة السلطة الدستورية المختصة فى الدولة الاتحادية ·

٣ ـ للدولة الاتحادية دون سواها السيادة الدولية الكاملة ·

٤ ـ يتمتع بجنسية الدولة الاتحادية « الجمهورية العربية المتحدة » كل من يتمتع بجنسية البلاد الأعضاء وقت قيام الدولة الاتحادية أو وقت الانضمام اليها وتنظم بقانون اتحادى الأحكام الخاصة باكتساب جنســـية الدولة الاتحادية وفقدها وكل مايتعلق بها ·

٥ ـ السيادة للشعب ويمارسها وفقا للدستور ·

٦ ـ الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ·

٧ ـ العلم : علم الجمهورية العربية المتحدة الحالى ، وفيه ثلاث نجوم بدلا من نجمتين ، وتزاد نجمة كلما انضمت دولة جديدة ·

٨ ـ الشعار : ينظم بقانون اتحادى ·

٩ ـ النشيد : ينظم بقانون اتحادى ·

١٠ ـ الجنسية : واحدة « عربى » وينظم شئونها قانون اتحادى ·

١١ ـ العاصمة : القاهرة ·

**ثانيا ـ اختصاصات الدولة :**

تختص سلطات الدولة الاتحادية بالآتى :

١ ـ السياسة الخارجية ·

٢ ـ الدفاع ٠
٣ ـ الأمن القومى ٠
٤ ـ المالية والخزانة « ميزانية جمارك ـ الخ ٠٠٠ »
٥ ـ الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى والتنمية ٠٠
٦ ـ الاعلام والارشاد القومى ( على المستوى الاتحادى ) ٠
٧ ـ التخطيط الثقافى ٠
٨ ـ تخطيط التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى ٠
٩ ـ العدل وتنسيق القوانين ٠
١٠ ـ المواصلات الاتحادية ٠
١١ ـ يمكن اضافة اختصاصات جديدة للاتحاد بالطريقة التى يبينها الدستور ٠

### ١ ـ السياسة الخارجية

( أ ) التمثيل الخارجى بكل جوانبه ( مع مراعاة الناحيةالاقليمية فى بعض النواحى كالتجارة والثقافة بقـــانون اتحادى ينظمها بالتدرج من الناحية الاقليمية الى الناحية الاتحادية ) ٠

(ب) شئون هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ٠

(جـ) المعاهدات مع الدول الأجنبية ( ويمكن للأقطار أن تعقد بعض الاتفاقات التجارية بتصديق الدولة الاتحادية ) ٠

(د) تسليم المجرمين واللجوء السياسى ٠

(هـ) اصدار جوازات السفر العربية والتأشيرات ٠

(و) دخول الأجانب أراضى الدولة الاتحادية واقامتهم فيها وابعادهم عنها وفقا لما تنظمه القوانين الاتحادية ٠

(ز) شئون الجنسية وجميع الشئون الخارجية الأخرى ٠

### ٢ ـ الدفاع

من المبادىء المقررة أن القوات المسلحة من الشعب وولاؤها للشعب ولا تأتمر الا بأوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصة على النطاق القومى الاتحادى ٠

( أ ) شئون الحرب والسلم ٠

(ب) اعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتسليحها وتدريبها واستخدامها .

(جـ) القيادة العسكرية قيادة عسكرية واحدة مع لا مركزية محلية فى السلطات للقيادة المحلية التابعة مباشرة للقيادة العامة (على أن يوكل أمرها لسلطات الاقطار خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال) .

( د ) مجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات الاقليمية .

(هـ) شئون التعبئة العامة .

(و) الصناعات الحربية .

### ٣ ـ الأمن القومى

(أ) مؤسسات الأمن القومى التى يتفق عليها فى الدستور أو القوانين الاتحادية .

(ب) اعلان الأحكام العرفية فى الأحوال التى تتعرض فيها الدولة الاتحادية أو أحد الأقطار للخطر .

(جـ) حالات الطوارىء التى تحدد بقانون اتحادى تفوض بمقتضاه السلطات الاقليمية فى استخدام القوات المسلحة حتى تزول حالة الطوارىء .

### ٤ ـ المالية والخزانة

(أ) الضرائب الاتحادية .

(ب) ميزانية الاتحاد (من الضرائب الاتحادية أو من مساهمة الاقطار بالطريقة وللأغراض التى يتفق عليها أو من القروض أو غيرها من الموارد) .

(جـ) اصدار اذون خزانة أو سندات اتحادية لتمويل مشروعات اتحادية .

(د) الاقتراض من الخارج أو من الداخل (ويحظر على الأقطار الاقتراض من الخارج الا بموافقة الاتحاد) .

(هـ) القوانين والسياسة الجمركية « تتدرج الى تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة » .

٥ – **الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى والتنمية**

(أ) مجلس أعلى للتخطيط .

(ب) التخطيط الاقتصادى في شئون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية فى الأقطار .

(جـ) مجلس اقتصادى أعلى لبحث الشئون الاقتصادية المشتركة والتنسيق بينها وعلاقتها بالخارج .

(د) سياسة الاقتصاد .

(هـ) التبادل التجارى مع الخارج ( تنظيمه ومعاهداته واتفاقياته ).

(و) تنظيم التجارة بين أقطار الدولة الاتحادية .

(ز) تنظيم الدفع بين أقطار الدولة الاتحادية ومع الخارج .

(ح) العملة .

(ط) الشئون المصرفية الاتحادية .

(ى) العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية .

(ك) الصناعات التابعة للاتحاد .

(ل) المشروعات المشتركة .

(م) الطاقة النووية ومصادر الثروات الطبيعية اللازمة لانتاجها .

٦ – **الاعلام والارشاد القومى على المستوى الاتحادى**

(أ) جهاز اتحادى مركزى للتخطيط الاتحادى للاعلام .

(ب) التنفيذ الاعلامى بعضه مركزى وبعضه اقليمى

٧ – **التخطيط الثقافى .**

(أ) مجلس أعلى للفنون والآداب .

(ب) الثقافة العربية ومكانها وصلاتها بالثقافات الأخرى .

٨ – **تخطيط التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى .**

(أ) مجلس أو مجالس عليا للتربية والتعليم والبحث .

(ب) السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث .

(جـ) المناهج التعليمية .

(د) ضمانات وحدة الفكر والاتجاه القومي العربي الوحدوي والاعداد الروحي والعلمي والاخلاقي للأجيال الصاعدة التي تبني الوحدة الشاملة وتقيم المجتمع العربي الاشتراكي الحر الموحد.

(هـ) ادارة المؤسسات الاتحادية لأى من شئون التربية والتعليم والبحث .

### ٩- العدل وتنسيق القوانين .

(أ) اسس موحدة للعدالة ( وضع المبادىء الأساسية للقوانين مثل قوانين العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الاجراءات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ...الخ).

(ب) التنسيق بين القوانين بغية الوصول الى توحيدها على مراحل .

(جـ) القضاء الاتحادى .

### ١٠ - المواصلات الاتحادية .

جميع طرق ووسائل النقل والمواصلات الاتحادية والمشتركة البرية والبحرية والجوية كالسكك الحديدية والبواخر والطائرات والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي والارصاد على المستوى الاتحادى .

### ١١ - ما يستجد طبقا للطريقة التي يحددها دستور الدولة الاتحادية .

(أ) جميع الشئون والمشروعات المشتركة بين الاقطار .

(ب) السلطات الاستثنائية أثناء الحرب والطوارىء على الاقطار (طبقا لقانون اتحادى ) .

(جـ) الزام الاقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية أو الوفاء بالتزام معين واعطاء التعليمات للاقطار لضمان التنفيذ الجبرى لقرار صادر من سلطة اتحادية .

(د) الفصل فيما يقع بين الاقطار من خلاف .

(هـ) المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة طبقا لتشريع اتحادى .

(و) حق العفو الشامل عن الجرائم تمارسه الدولة الاتحادية طبقا لقانون اتحادى .

(ز) حق العفو الخاص لرئيس الجمهورية .

**ثالثا ـ اختصاصات الأقطار :**

١ ـ يبقى في اختصاص الأقطار جميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الاتحادية ٠

٢ ـ تفوض السلطات الاقليمية بقانون اتحادي في ممارسة بعض اختصاصات السلطات الاتحادية لأجل معين وتكون الدولة الاتحادية مسئولة حينئذ عن تصرف الاقطار بغير حاجة الى تصديق عليها ، ويكون لسلطات الاتحاد الاشراف على السلطات الاقليمية عند مباشرة هذه الاختصاصات ٠

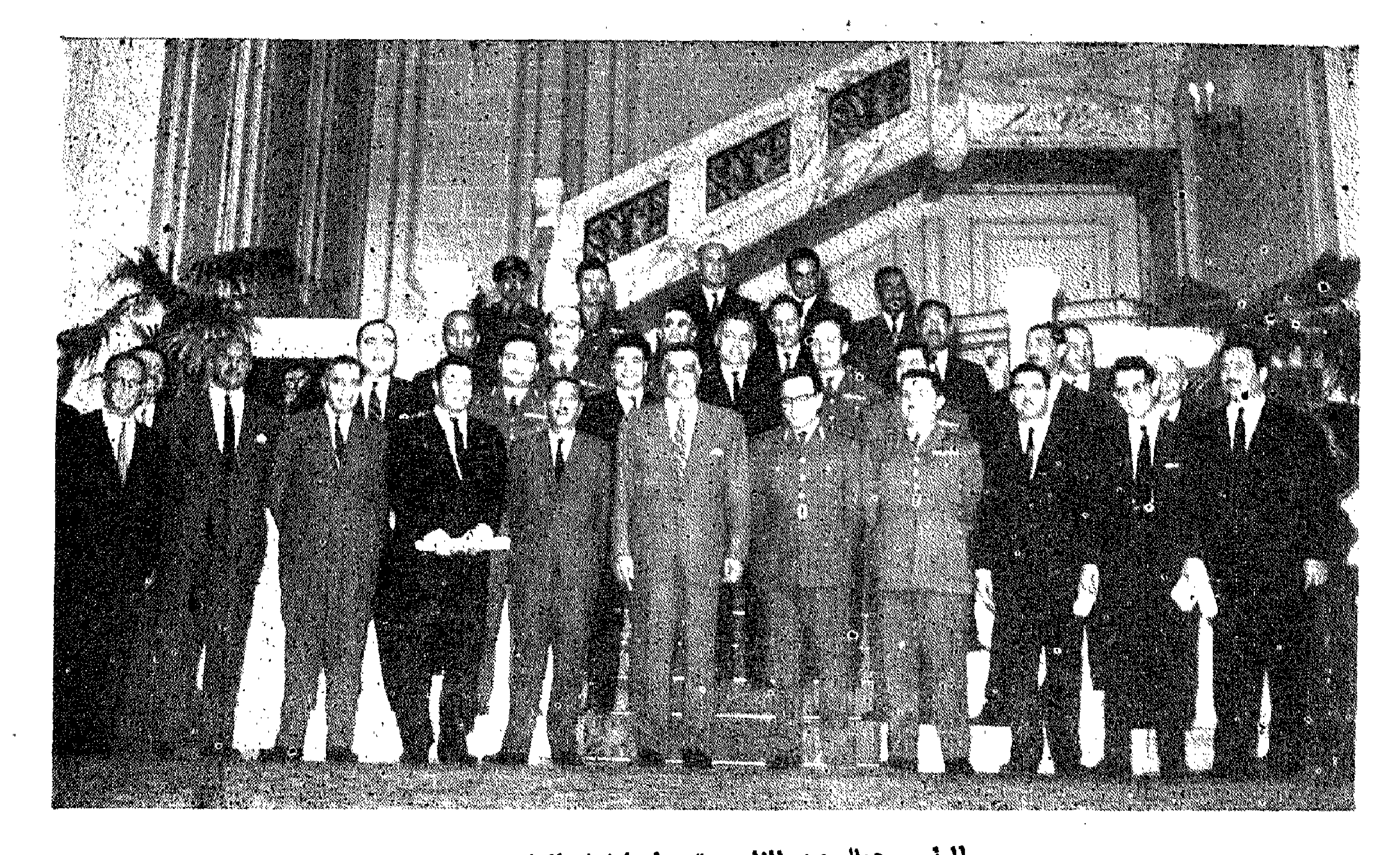
٣ ـ يمكن الاتفاق على أن يوكل الى السلطات الاقليمية أمر تنفيذ بعض القوانين الاتحادية ٠



رئيس المجلس الوطنى لقيادة الثورة الفريق لؤى الاتاسى ورئيس الوفد السورى يوقع اتفاقية الوحدة

— General Louay el Atassy, president of the Revolutionary Council and chief of the Syrian delegation, signs the Unity agreement.

— Le général Louay el Atassy, président du Conseil révolutionnaire et chef de la délégation syrienne, signe l'accord de l'Union.



الرئيس جمال عبد الناصر يتوسط اعضاء الوفود

— President Gamal Abdel Nasserwith members of the Arab delegation

— Le Président Gamal Abdel Nasser avec les membres des délégations arabes.

h) La Justice.

i) Les ministres d'Etat.

12. — D'autres ministères peuvent être créés, en vertu d'une législation fédérale.

13. — Le Ministère fédéral et le Conseil Présidentiel pourront tenir des réunions conjointes.

## *DISPOSITIONS GENERALES*

1. — Toutes les législations régissant chacun des territoires demeureront en vigueur dans ce territoire jusqu'à leur amendement ou leur abrogation par l'autorité constitutionnelle compétente.

2. — Les accords et traités déjà conclus par le gouvernement de chaque territoire demeureront en vigueur dans le cadre du territoire qui les a conclus.

3. — Tous les organismes et les administrations gouvernementales existants continueront à exercer leurs fonctions, conformément aux législations en vigueur, jusqu'à ce que celles-ci aient été amendées ou remplacées par d'autres.

4. — Les Etats-membres conviendront d'un programme en vue de compléter l'unification des institutions fédérales, militaires, législatives, économiques ou culturelles, etc... afin de pouvoir mentionner ce programme dans une des dispositions transitoires de la Constitution.

5. — En attendant le référendum sur la Constitution fédérale, les Etats-membres procéderont à la formation des comités et des organismes suivants de façon que leur formation et leur action préparent le terrain à une édification judicieuse des institutions fédérales au moment de l'Union :

a) Un commandement militaire uni.

b) Une commission des Affaires Etrangères.

c) Une commission pour la coordination économique et le marché commun arabe.

d) Toutes autres commissions.

8. — Le Président de la République nomme le Président du Conseil et les ministres et les décharge de leurs fonctions.

9. — Les décisions du Conseil devront être prises à la majorité de ses membres.

10. — Le Président de la République dispose du droit de veto concernant les décisions prises ou les lois promulguées par le Conseil Présidentiel.

1. — Les attributions du Conseil Présidentiel seront les suivantes :

a) Il nomme les vice-présidents de la République (un vice-président pour chaque territoire), d'accord avec les autorités exerçant le pouvoir législatif dans le territoire, au cours de la période de transition.

b) Il nomme un président pour chaque territoire d'accord avec les autorités exerçant le pouvoir législatif dans le territoire, au cours de la période de transition.

c) Il nomme le Conseil National de la Défense et contrôle ses travaux.

d) Il trace la politique générale de l'Etat et sa planification et charge le ministère de son exécution.

e) Il coordonne les services publics entre les territoires.

f) Il nomme les membres des Conseils supérieurs prévus dans la déclaration des principes généraux.

Le Cabinet Fédéral comprend :

a) Le Président du Conseil

b) Les Affaires Etrangères.

c) La Défense

d) L'Information, l'Orientation Nationale et la Culture.

e) L'Education, l'Enseignement Supérieur et les Recherches Scientifiques.

f) Le Trésor et les Finances.

g) L'Economie, la Planification Economique (auxquelles seront ajoutées les Communications).

des ministères, le système de leur fonctionnement et les dispositions concernant les ministres.

IV. — *La Justice du territoire*

La Constitution et les lois du territoire organiseront la magistrature du territoire et garantiront son indépendance et son immunité.

## *DISPOSITIONS TRANSITOIRES*

I. — *L'Etat Fédéral*

1) Il sera procédé à un référendum sur la Constitution Fédérale et le Président de la République dans un délai maximum de cinq mois à partir de la date de publication de la présente proclamation.

2) L'Etat fédéral (La République Arabe Unie) sera considéré comme constitutionnellement établi à partir de la publication des résultats du référendum.

3) Les institutions constitutionnelles fédérales complèteront tous leurs éléments stipulés dans la Constitution, dans un délai maximum de 20 mois, à partir de la date de publication des résultats du référendum mettant ainsi fin à la période de transition.

4. — Chaque territoire pourra instaurer, avant cette date, les institutions constitutionnelles qu'il jugera nécessaire en prévision de la création des institutions fédérales dans une forme complète, durant la période de transition.

Une législation fédérale organisera la constitutionnalité des institutions des territoires établies au cours de cette période.

5. — Tous les pouvoirs législatifs et exécutifs dans l'Etat Fédéral, seront exercés au cours de la période de transition par un Conseil Présidentiel, présidé par le Président de la République et dont les vice-présidents de la République feront partie en qualité de membres.

6. — Le Conseil Présidentiel sera composé d'un nombre égal de membres de chaque territoire.

7. — Les membres du Conseil Présidentiel seront choisis par les soins du pouvoir législatif des Etats membres dès la création de la Fédération.

2. — Le Président du territoire exercera les attributions spécifiées par la Constitution fédérale et les constitutions des territoires.

3. — Le Président du territoire nomme le ministère du territoire et accepte sa démission.

II. — *Le Conseil Législatif :*

1. — Chaque territoire aura son conseil législatif élu librement et directement et au scrutin secret.

2. — La Constitution définira les attributions du Conseil Législatif.

3. — Le Conseil Législatif de chaque territoire promulguera les législations concernant ce territoire.

4. — La Constitution du territoire sera amendée de la manière prévue par la Constitution. Les amendements ne seront exécutoires qu'après avoir été votés par une majorité de 3/4 des membres de la Chambre des Députés et de la Chambre Fédérale.

5. — Le Conseil Législatif discutera avec le ministre et les ministères du territoire, leur pose des questions, des interpellations et retire sa confiance dans le gouvernement de la manière prévue par la Constitution.

6. — Le Conseil Législatif du territoire sera dissous de la manière suivante :

a) En vertu d'une décision du Président du territoire.

b) Par décision du Président de la République, en vertu d'une décision prise par la Chambre Fédérale à la majorité des 2/3 des membres.

III. — *Le Ministère du territoire*

1) Chaque territoire aura un ministère composé d'un président du conseil et de ministres.

2) Le Ministère du territoire sera responsable devant le Conseil Législatif du territoire et devra jouir de sa confiance.

3) La Constitution fixera les cas de retrait de la confiance dans le ministère,

4) La Constitution et les lois définiront les compétences

4. — Le Conseil des Ministres fédéral organisera et assumera les affaires de l'Etat Fédéral. Il prendra les décisions nécessaires à cet effet (conformément à la Constitution et aux lois fédérales).

5. — Le Ministère, une fois constitué, soumettra son programme à l'Assemblée Nationale aux fins d'approbation.

6. — La Constitution et les lois fédérales détermineront les dispositions concernant le Conseil des Ministres, les ministères et les divers organismes gouvernementaux.

7. — La Constitution et les lois fédérales détermineront les dispositions relatives aux ministres.

Troisièmement : *Le pouvoir judiciaire*

1. — Une Haute Cour de la Fédération sera constituée sous le nom de « Haute Cour Fédérale », conformément aux dispositions de la Constitution et en vertu d'une loi fédérale.

2. — Il appartient à l'Etat Fédéral de constituer d'autres cours fédérales, en vertu des lois fédérales.

3. — La compétence de la Haute Cour Fédérale sera déterminée par la Constitution et les lois fédérales.

4. — Les membres de la Haute Cour Fédérale seront choisis par l'Assemblée Nationale, sur la proposition du Président de la République, parmi les membres de la magistrature et les hommes de loi (conformément aux dispositions de la Constitution et des lois fédérales).

5. — La Constitution et les lois fédérales assureront l'immunité des membres de la Cour et détermineront les conditions de leur nomination et les cas où ils pourront être relevés de leurs fonctions.

## *LES INSTITUTIONS DES TERRITOIRES*

I. — *Le Président du territoire*

1. — Le Président du territoire sera élu par la Chambre législative du territoire, pour une période de quatre ans, avec l'approbation du Président de la République (La procédure concernant la candidature et l'élection sera établie par la Constitution).

m) Il déclare la guerre (conformément à la Constitution).

n) Il nomme les hauts fonctionnaires de l'Etat Fédéral, dans les cas spécifiés par la législation.

o) Il établit, de concert avec le Cabinet, la politique générale des affaires de la Fédération.

p) Il nomme les juges de la Haute Cour Fédérale, (conformément à la Constitution et aux Lois Fédérales).

q) Il accorde l'amnistie.

6. — Le Président de la République n'occupera aucun poste dans le gouvernement d'un territoire quelconque et ne sera membre d'aucune Chambre législative.

7. — La Constitution déterminera les cas de vacance du poste de Président de la République.

*Les Vice-Présidents* :

1. — Trois vice-présidents (un par territoire) seront élus selon la même procédure et simultanément avec l'élection du Président de la République.

2. — Les vice-présidents assistent le Président de la République dans l'exercice de ses fonctions. Il peut les déléguer ou leur confier certaines de ses prérogatives et les consulter sur les affaires de son ressort.

3. — Les vice-présidents n'occuperont aucun poste dans le gouvernement d'un territoire quelconque et ne seront membres d'aucune Chambre législative.

4. — La Constitution définira les autres dispositions concernant les vice-présidents.

*Le Conseil des Ministres*

1. — Le Conseil des Ministres se compose du Président du Conseil et des ministres. Des vice-présidents du conseil et des ministres adjoints peuvent également être nommés.

2. — Le Conseil des Ministres et les ministres sont responsables de leurs actes devant l'Assemblée Nationale.

3. — Le Président du Conseil et les ministres occuperont leurs fonctions tant qu'ils jouiront de la confiance du Président de la République.

vellement de l'Assemblée Nationale, le Président de la République continuera à exercer son autorité jusqu'au renouvellement de l'Assemblée Nationale et l'élection du nouveau Président.

4. — Le Président de la République est le commandant suprême des forces armées. Il préside le Conseil de la Défense Nationale.

5. — La Constitution déterminera les prérogatives du Président de la République dont les pouvoirs sont notamment les suivants :

a) Il représente l'Etat dans les relations étrangères, il nomme et accrédite les représentants diplomatiques et ratifie les traités internationaux.

b) Il reçoit les représentants diplomatiques et accrédite leurs lettres de créance.

c) Il convoque et clôture les sessions de la Chambre des Députés et de la Chambre Fédérale.

d) Il nomme le Président du Conseil et les ministres, qui doivent jouir de la confiance de l'Assemblée Nationale.

e) Il accepte la démission du Président du Conseil et des ministres de leurs fonctions.

f) Il promulgue les lois votées par les deux Chambres.
g) Il propose les lois.
h) Il s'oppose aux lois.

i) Il fait des déclarations et adresse des messages et des rapports à l'Assemblée Nationale ou à toute autre des Chambres.

j) Il nomme, démet les officiers et accorde des promotions aux commandants des Forces Armées (conformément à la Constitution et aux Lois Fédérales).

k) Il a le droit d'assister aux réunions du Conseil des Ministres et de les présider et de lui demander des rapports à lui et à chacun des membres du ministère séparément, comme de discuter avec le ministère et ses membres des questions qui exigent de par le travail, une discussion.

l) Il proclame l'état d'urgence (conformément à la Constitution).

27. — La modification de la Constitution du territoire devra avoir lieu par les soins du Conseil Législatif du territoire et de la manière que déterminera la Constitution. Ces amendements ne seront exécutoires que s'ils sont votés par les Chambres Fédérales à une majorité de 75 pour cent des membres de chacune d'elles.

28. — Les deux Chambres approuveront les traités selon la procédure qui sera établie par la Constitution et les lois fédérales.

29. — L'Assemblée Nationale a le droit de déclarer la guerre conformément aux dispositions qui seront prévues par la Constitution.

30. — La Constitution déterminera les cas où le Président de la République est accusé de haute trahison ou de manque de loyalisme conformément à la proposition d'une proportion déterminée des membres de l'Assemblée Nationale.

31. — La Constitution et les lois fédérales organiseront la mise en jugement des ministres.

32. — Durant les intersessions des Chambres législatives, un conseil présidentiel pour l'Assemblée Nationale pourra être constitué parmi ses membres de la manière qui sera prévue par la Constitution et sera qualifié de promulguer les lois sous réserve de leur approbation par les deux Chambres lors de leur réunion.

Deuxièmement : *Le Président de la République*

1. Le Chef de l'Etat est le Président de la République qui sera élu par l'Assemblée Nationale pour représenter l'autorité de l'Etat.

2. — Tout citoyen de l'Etat possédant les conditions d'éligibilité à l'Assemblée Nationale, pourra être élu Président de la République. L'élection du candidat sera proclamée s'il obtient les 2/3 des voix de tous les membres de l'Assemblée Nationale. Si cette majorité n'est pas obtenue, de nouvelles élections auront lieu et la nomination du candidat est décidée s'il obtient une majorité absolue de la totalité des membres de l'Assemblée Nationale. La Constitution règlementera les autres dispositions concernant l'élection.

3. — Le mandat du Président de la République est de quatre ans. Si ce mandat expire durant la période de renou-

16. — Chaque membre des deux Chambres a le droit de poser des questions ou des interpellations au Premier Ministre et aux ministres. La Constitution et les Lois Fédérales détermineront la procédure à suivre à ce sujet.

17. — Le Conseil des Ministres sera responsable devant l'Assemblée Nationale. Le vote de confiance ou de méfiance devra être décidé à la majorité absolue des membres de l'Assemblée Nationale.

18. — La Constitution et les Lois fédérales réglementeront les cas de cumul du mandat de membre des Chambres et les activités publiques.

19. — La dissolution de l'une ou de l'autre Chambre aura lieu en vertu d'une décision du Président de la République.

20. — Le Président de la République a le droit sur sa demande de prendre la parole à l'Assemblée Nationale, à la Chambre des Députés ou à la Chambre Fédérale. Il a également le droit de leur adresser des messages ou des rapports.

21. — Le Président du Conseil et les ministres ont le droit de prendre la parole dans n'importe quelle Chambre et de participer aux discussions des conseils (la Constitution réglementera la procédure à suivre).

22. — Le portefeuille ministériel peut être cumulé avec le mandat de membre d'une des deux Chambres.

23. — L'Assemblée Nationale élit le Président de la République et les vice-Présidents (selon la procédure qui sera fixée par la Constitution).

24. — L'Assemblée Nationale agréera la demande d'adhésion de tout nouveau membre à l'Etat Fédéral, à la majorité des trois-quarts des membres de chacune des deux Chambres séparément.

25. — La Constitution Fédérale pourra être amendée à une majorité des trois-quarts des voix de chaque Chambre séparément.

26. — Les constitutions des territoires ne doivent pas se contredire avec la Constitution Fédérale ; et doivent faire l'objet d'un accord avant de présenter la Constitution Fédérale au référendum.

Constitution et convoquées par le Président de la République. Si elles ne sont pas convoquées, elles se réuniront au jour fixé par la Constitution.

9. — Toute Chambre pourra tenir des sessions extraordinaires à la demande du Président de la République ou du quart du nombre de ses membres. Le Président de la République sera informé de cette session extraordinaire.

10. — L'Assemblée Nationale se réunira dans les cas prévus par la Constitution.

11. — Chacune des Chambres discutera les questions essentielles concernant la politique intérieure et extérieure de l'Etat, les plans de développement et prendra des décisions à leur sujet.

12. — Le Président et tout membre des deux Chambres ont le droit de proposer des lois. La Constitution déterminera la procédure à suivre à ce sujet.

13. — Aucune loi ne pourra être promulguée si elle n'a pas été votée par les deux Chambres. En cas de divergence de vues entre les deux Chambres au sujet d'une loi, celle-ci sera soumise à un Comité de conciliation comprenant un nombre égal de membres des deux Chambres, à la condition qu'il soit tenu compte dans le choix des membres de la Chambre des Députés de la même formation proportionnelle de cette Chambre. Si le Comité s'est formé une opinion à ce sujet, la loi telle qu'elle est ou amendée sera retournée aux deux Chambres. Mais si le Comité ne parvient pas à se former une opinion, la loi sera ajournée à la prochaine session (ou à une autre réunion).

14. — Le Président de la République promulgue les lois après leur vote par les deux Chambres. Il lui appartient de retourner la loi aux deux Chambres dans un délai qui sera fixé par la Constitution. Si cette loi est votée par les deux Chambres à une majorité de 75 pour cent des membres de chaque Chambre, elle sera considérée comme telle et sera promulguée.

15. — Aucune Chambre ne pourra prendre de décision qu'en présence de la majorité de ses membres. Dans les autres cas qui nécessitent une majorité spéciale, les décisions seront prises à la majorité absolue des membres présents.

## B) ANNEXE II

## LES INSTITUTIONS DE L'ETAT FEDERAL ET LES RAPPORTS ENTRE ELLES

Premièrement : *L'Assemblée Nationale*

1. Elle est la plus haute autorité de l'Etat en République Arabe Unie.

2. Elle exerce le pouvoir législatif.

3. Elle comprend deux Chambres :

a) Une Chambre des Députés, qui comprend un nombre de membres proportionnel au nombre des habitants de chaque territoire. Elle est élue librement et directement par scrutin secret général. La durée du mandat des membres est de quatre ans.

b) Une Chambre Fédérale qui comprend un nombre égal de membres de chaque territoire, élus librement et directement par scrutin secret général. La durée du mandat des membres est de quatre ans. Le nombre de ses membres sera au minimum d'un quart et au maximum d'un tiers du nombre des membres de la Chambre des Députés.

4. — Les conditions requises pour être membre, le cas de vacance de sièges et les règlements intérieurs de ces Chambres seront régis par la Constitution et les lois fédérales.

5. — L'interdiction de cumuler le mandat de membre de la Chambre des députés et celui de la Chambre Fédérale ou des Conseils législatifs des territoires.

6. — Les membres des conseils ne pourront être inquiétés des opinions et des points de vue qu'ils émettront au cours de l'exercice de leur mandat parlementaire. La Constitution prévoit l'immunité des membres des Chambres.

7. — Les assemblées fédérales tiendront leurs réunions dans la capitale de l'Etat Fédéral. Elles pourront être tenues ailleurs, en vertu d'une loi fédérale, et au besoin dans n'importe quel autre lieu, en vertu d'un décret fédéral. Les réunions des Chambres tenues ailleurs que dans le lieu légal ne seront pas valables et leurs décisions seront considérées nulles.

8. — Les sessions des Chambres seront fixées par la

c) La Magistrature Fédérale.

*10. — Les communications fédérales.*

Tous les moyens de transport et les communications fédérales terrestres, navales et aériennes, telles que les chemins de fer, les navires, les avions, la poste, les télégraphes, les téléphones, la TSF et la météorologie à l'échelon fédéral.

*11. — Toutes autres questions pouvant survenir et qui seront régies par les dispositions de la Constitution Fédérale :*

a) Toutes les affaires et les projets communs entre les trois territoires.

b) Les pouvoirs exceptionnels en temps de guerre ou d'état d'urgence dans les territoires (conformément à une loi fédérale).

c) L'obligation des territoires d'exécuter les lois et décrets fédéraux et de respecter tout engagement déterminé, l'envoi d'instructions aux territoires pour garantir l'exécution de la décision émanant de l'autorité fédérale.

d) L'arbitrage entre les territoires des différends éventuels.

e) La constitution de Conseils conjoints pour les divers services, conformément à la législation fédérale.

f) Le droit d'amnistie complète des crimes est exercé par l'Etat fédéral conformément à une loi fédérale.

g) Le droit de grâce dévolu au Président de la République.

Troisièmement : *Les pouvoirs des territoires*

1. — Les territoires conserveront tous les pouvoirs n'entrant pas dans les prérogatives de l'Etat fédéral.

2. — Les territoires pourront être chargés, en vertu d'une loi fédérale, d'exercer pour un délai déterminé, certaines prérogatives appartenant aux autorités fédérales. Dans ce cas l'Etat fédéral sera responsable des actes des territoires et il appartiendra aux autorités fédérales de contrôler les autorités régionales pendant que celles-ci exercent ces prérogatives.

3. — Les autorités régionales peuvent être chargées de l'exécution de certaines lois fédérales.

m) L'énergie nucléaire et les ressources naturelles nécessaires à sa production.

*6. — L'Information et l'Orientation Nationale à l'échelon fédéral*

a) Un Organisme fédéral central pour la planification fédérale de l'information.

b) L'exécution de la politique d'information en partie centrale et en partie régionale.

*7. — La Planification culturelle*

a) Un Conseil Supérieur pour les Arts et les Lettres.

b) La culture arabe, son rang et ses rapports avec les cultures étrangères.

*8. — La Planification de l'Education et de l'Enseignement, de l'Enseignement Supérieur et des Recherches Scientifiques* :

a) Un ou des conseils supérieurs pour l'enseignement et les recherches.

b) La politique générale pour l'éducation, l'enseignement et les recherches.

c) Les méthodes d'enseignement.

d) Garanties pour l'unité de pensée, l'orientation nationale arabe unioniste et la préparation spirituelle, scientifique et morale des générations montantes qui édifient une unité complète et fondent la société arabe socialiste libre et unie.

e) L'administration d'institutions fédérales s'occupant des problèmes relatifs à l'éducation, à l'enseignement et aux recherches.

*9. — La Justice et la coordination des lois*

a) Principes unifiés pour la justice (élaboration des principes de base pour les lois, telles que le code pénal, le code civil, le code commercial, le code de procédure, les législations ouvrières, les assurances sociales, etc...).

b) Coordination des lois en vue de les unifier par étapes

par les contributions des territoires selon les procédés et pour les buts convenus ou par des emprunts ou autres ressources).

c) L'émission des bons sur le trésor ou de bons fédéraux pour le financement de projets fédéraux.

d) Les emprunts extérieurs ou intérieurs (il est interdit aux territoires de contracter des emprunts étrangers sans l'approbation de l'Etat Fédéral).

e) Les lois et la politique douanière (qui, graduellement, constitueront une union douanière et un marché commun arabe).

### 5. — *L'Economie, la Planification et le Développement économique*

a) Un Conseil Supérieur de la Planification.

b) La planification économique dans l'industrie, l'agriculture, le commerce et les communications, et la coordination des plans économiques des territoires.

c) Un Conseil Supérieur économique pour examiner les questions économiques communes, les coordonner, et les étudier à la lumière des relations avec les autres pays.

d) La politique économique.

e) La représentation commerciale à l'étranger (son organisation ainsi que les traités et accords commerciaux).

f) L'organisation du commerce entre les territoires de l'Etat fédéral.

g) L'organisation des paiements entre les territoires de l'Etat fédéral et avec l'étranger.

h) La monnaie.

i) Les affaires bancaires fédérales.

j) Les relations avec les organisations économiques internationales.

k) Les industries relevant de la Fédération.

l) Les projets communs.

g) Les questions se rapportant à la nationalité ainsi que toutes les autres questions d'ordre extérieur.

2. — *La Défense*

Selon les principes établis, les forces armées font partie du peuple, doivent allégeance au peuple et ne prennent leurs ordres que du peuple, par l'intermédiaire de l'autorité constitutionnelle compétente à l'échelon fédéral national.

Les affaires de défense et de sécurité nationale comprennent :

a) Les questions de guerre et de paix.

b) La préparation des forces armées de terre, de mer et de l'air, leur armement, leur entraînement et leur emploi.

c) Le commandement militaire : Un seul commandement militaire avec décentralisation locale des prérogatives des commandements locaux relevant directement du commandement général (les affaires des commandements locaux seront régies par les autorités de chaque territoire au cours de la période transitoire, nécessaire à chaque territoire).

d) Le Conseil de la Défense et le commandement général des forces armées ainsi que les commandements militaires régionaux.

e) La mobilisation générale.

f) Les industries militaires.

3. — *La Sécurité Nationale*

a) Les institutions de sécurité nationale qui seront déterminées par la Constitution ou les lois fédérales.

b) La proclamation de la loi martiale dans les cas où l'Etat Fédéral ou l'un de ses territoires est exposé au danger.

c) L'état d'urgence qui sera spécifié par une loi fédérale conférant aux autorités régionales le droit d'utiliser les forces armées jusqu'à la fin de l'état d'urgence.

4. — *Les Finances et le Trésor*

a) Les impôts fédéraux.

b) Le budget fédéral (alimenté par les impôts fédéraux ou

11. — Le Caire sera la capitale de l'Etat Fédéral.

Deuxièmement : *Les prérogatives de l'Etat.*

Les pouvoirs de l'Etat Fédéral comprendront :

1 — La politique étrangère.

2 — La Défense

3 — La Sécurité Nationale.

4 — Les Finances et le Trésor (budget, douanes, etc.).

5 — L'Economie, la Planification et le Développement économique.

6 — L'Information et l'Orientation Nationale (à l'échelon fédéral).

7 — La Planification culturelle.

8 — La coordination de l'enseignement général, de l'Enseignement Supérieur et des Recherches Scientifiques.

9 — La Justice et la coordination des lois.

10 — Les Communications fédérales.

11 — D'autres prérogatives pourront être ajoutées de la manière qui sera prévue par la Constitution.

*1. — Politique étrangère*

Tous les aspects de la représentation étrangère (en prenant en considération le facteur régional pour certains aspects tels que le commerce et la culture qui passeront graduellement du plan régional au plan fédéral en vertu d'une loi fédérale).

b) Les rapports avec les Nations Unies et les autres organisations internationales.

c) Les traités avec les pays étrangers (les territoires pourront conclure des accords de commerce avec l'approbation de l'Etat fédéral).

d) L'extradition des criminels et le droit d'asile politique.

e) La délivrance des passeports et des visas arabes.

f) L'entrée des étrangers en territoire fédéral, leur résidence et leur expulsion conformément aux lois fédérales.

## A) ANNEXE I

## LA STRUCTURE DE L'ETAT ET SES INSTITUTIONS CONSTITUTIONNELLES

### LA STRUCTURE DE L'ETAT

**Premièrement :** ***Points généraux.***

1. — Un Etat Fédéral, appelé REPUBLIQUE ARABE UNIE sera établi sur la base d'une fédération libre entre l'Egypte, la Syrie et l'Irak. Les noms des membres de l'Etat Fédéral seront le « TERRITOIRE EGYPTIEN », le « TERRITOIRE IRAKIEN » et le « TERRITOIRE SYRIEN ».

2. — Toute République Arabe indépendante ayant foi dans les principes de liberté, de socialisme et d'unité pourra adhérer à cet Etat par la libre volonté de son peuple. Cette adhésion sera faite après approbation de l'autorité constitutionnelle compétente de l'Etat Fédéral.

3. — Seul l'Etat Fédéral disposera d'une souveraineté internationale complète.

4. — Toute personne ayant la nationalité de lieu des Etats membres jouira de la nationalité de l'Etat Fédéral lors de la proclamation de l'Etat Fédéral, ou à tout moment de l'adhésion à la Fédération. Les dispositions concernant l'acquisition de la nationalité de l'Etat fédéral ou son retrait, de même que tout ce qu'il y a trait, feront l'objet d'une loi fédérale.

5. — La souveraineté dans l'Etat Fédéral appartiendra au peuple, qui l'exercera conformément à la Constitution.

6. — L'Islam sera la religion officielle de l'Etat et l'arabe sa langue officielle.

7. — Le drapeau de l'Etat Fédéral sera le drapeau actuel de la République Arabe Unie, avec trois étoiles au lieu de deux. Une nouvelle étoile sera ajoutée toutes les fois qu'un nouvel Etat adhérera à l'Etat Fédéral.

8. — Une loi fédérale fixera l'emblème.

9. — Une loi fédérale établira l'hymne national.

10. — Il n'y aura qu'une seule nationalité « arabe » qui sera régie par une loi fédérale.

*e*) Le ministère de l'Education et de l'Enseignement, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique ;

*f*) Le ministère du Trésor et des Finances ;

*g*) Le ministère de l'Economie et de la planification économique (auxquels s'ajoutent les travaux en matière de communications) ;

*h*) Le ministère de la Justice ;

*i*) Les ministres d'Etat.

14. — De nouveaux ministères peuvent être créés en vertu d'une loi fédérale.

15. — Le ministère fédéral peut tenir des réunions conjointes avec le Conseil de la Présidence.

Il a été, en outre, convenu des dispositions générales suivantes :

1. — Toutes les législations régissant chacun des territoires demeureront en vigueur jusqu'à leur amendement ou leur abrogation par l'autorité constitutionnelle compétente.

2. — Les traités et conventions conclus par le gouvernement d'un territoire demeureront en vigueur dans le cadre du territoire qui les a conclus.

3. — Tous les organismes et les administrations gouvernementales existants poursuivront leurs activités conformément aux lois et aux systèmes actuellement en vigueur jusqu'à l'introduction de nouveaux systèmes ou leur modification.

4. — En attendant que le référendum sur la Constitution Fédérale ait lieu, les Etats membres constitueront les comités et organismes suivants afin que leur formation et leur action préparent le terrain à une judicieuse création des institutions fédérales au moment de l'avènement de l'Union :

*a*) Un commandement militaire uni ;

*b*) Une commission des Affaires Etrangères ;

*c*) Une commission de coordination économique et du marché commun arabe.

*d*) Autres commissions.

Un annexe concernant les institutions constitutionnelles, l'établissement de l'Etat fédéral et les relations entre elles, est joint à cette proclamation qu'il complète et dont il constitue une partie indivisible.

Conseil Présidentiel présidé par le Président de la République et composé des vice-présidents, en qualité de membres.

*7. — La composition du Conseil de la Présidence*

Le Conseil de la Présidence sera composé d'un nombre égal de membres de chacun des territoires.

8. — Les membres du Conseil de la Présidence seront choisis par les soins des autorités exerçant le pouvoir législatif dans chacun des Etats membres lors de la création de la Fédération.

9. — Le Président de la République nomme le Premier ministre et les ministres, et les démet de leurs fonctions.

10. — Les décisions du Conseil sont adoptées à la majorité de ses membres.

11. —Le Président de la République dispose du droit de veto concernant toute décision rendue par le Conseil de la Présidence.

12. — Le Conseil de la Présidence exerce les prérogatives suivantes :

*a)* Il désigne les Vice-Présidents de la République (à raison d'un par territoire) d'accord avec les autorités exerçant les pouvoirs législatifs durant la période transitoire ;

*b)* Il nomme un président pour chaque territoire d'accord avec les autorités exerçant les pouvoirs législatifs dans le territoire durant la période transitoire.

*c)* Il désigne les membres du Conseil National de la Défense et contrôle ses travaux;

*d)* Il trace la politique générale de l'Etat et sa planification et en confie l'exécution au ministère ;

*e)* Il coordonne les administrations publiques dans les territoires ;

*f)* Il désigne les membres des Conseils supérieurs mentionnés dans les principes généraux.

13. — Le Ministère Fédéral :

Il se compose de :

*a)* Le Président du Conseil ;

*b)* Le ministère des Affaires étrangères ;

*c)* Le ministère de la Défense ;

*d)* Le ministère de l'Information, de l'Orientation Nationale et de la Culture ;

2. — Le Ministère du territoire sera responsable devant le Conseil Législatif du territoire et doit jouir de sa confiance.

3. — La Constitution fixera les cas de retrait de la confiance au Ministère.

4. — La Constitution et les législations détermineront les attributions des ministères, le système de leur travail et les dispositions relatives aux ministres.

*Quatrièmement : La Justice du territoire*

La Constitution et les lois territoriales organiseront la magistrature dans le territoire et lui garantiront son indépendance et son immunité.

Il a été convenu de suivre durant la période de transition les dispositions transitoires suivantes :

*Premièrement : Dans l'Etat Fédéral*

1. — Il sera procédé à un référendum sur la Constitution Fédérale et le Président de la République dans un délai maximum de cinq mois à partir de la date de publication de la présente proclamation.

2. — L'Etat Fédéral (La République Arabe Unie) sera considéré comme constitutionnellement établi à partir de la publication des résultats du référendum.

3. — Les institutions constitutionnelles fédérales compléteront tous leurs éléments stipulés dans la Constitution dans un délai de 20 mois à partir de la date de la proclamation du référendum qui mettra fin à la période de transition.

4. — Chaque territoire pourra procéder, avant cette date, à l'instauration des institutions constitutionnelles de son choix, en prévision de la création des institutions fédérales de façon complète durant la période de transition.

Une législation fédérale organisera la constitutionnalité des institutions territoriales créées au cours de cette période.

5. — Les Etats membres se mettront d'accord sur un programme pour parachever l'unification des institutions fédérales militaires, extérieures, législatives, économiques, culturelles, etc... afin de prévoir ce programme dans une des clauses transitoires de la constitution.

6. — Tous les pouvoirs législatifs et exécutifs dans l'Etat Fédéral, durant la période transitoire, seront assumés par un

2. — L'Assemblée Nationale choisira les membres de la Haute Cour Fédérale sur la proposition du Président de la République parmi les membres de la magistrature et les hommes de loi.

3. — La Constitution et les lois fédérales organiseront les prérogatives de la Haute Cour Fédérale et assureront l'immunité de ses membres, la durée de leur service et les cas de leur exemption.

Il a été également convenu que les organismes dans les territoires seront les suivants :

*Premièrement : Le Président du territoire*

1. — Il sera élu par le Conseil Législatif du territoire pour une période de 4 ans avec l'approbation du Président de la République.

2. — Il exerce les prérogatives définies par la Constitution Fédérale et les constitutions des territoires ;

3. — Il nomme le Ministère du territoire et accepte sa démission.

*Deuxièmement : le Conseil législatif du territoire*

1. — Chaque territoire aura son conseil législatif élu librement, directement et au scrutin secret :

2. — La Constitution définira les attributions du Conseil Législatif.

3. — Le Conseil Législatif du territoire promulguera les législations concernant ce territoire.

4. — La Constitution du territoire sera amendée de la manière prévue par la Constitution. Ces amendements ne deviendront exécutoires qu'après leur approbation, par la majorité, de chaque Chambre des députés et de l'Assemblée de la Fédération.

5. — Le Conseil Législatif a le droit de demander des comptes au ministère et aux ministres du territoire, de les interpeller et de leur retirer la confiance de la manière prévue par la Constitution.

*Troisièmement : le Ministère du territoire*

1. — Chaque territoire aura un Ministère composé d'un président du conseil et des ministres.

*h*) il nomme les hauts fonctionnaires de l'Etat Fédéral dans les cas prévus par la loi.

*Les Vice-Présidents*

1. — Trois vice-présidents (à raison d'un par territoire) sont élus selon le mode d'élection du Président de la République et en même temps que lui.

2. — Les vice-présidents assistent le Président dans ses fonctions. Il lui appartient de les déléguer ou de leur confier certaines de ses prérogatives et de les consulter sur les affaires de son ressort.

3) La Constitution déterminera les autres attributions des vice-présidents.

*Le Conseil des Ministres*

1. — Le Conseil des Ministres se compose du Premier ministre et des ministres ;

2. — Le Conseil des ministres et les ministres sont responsables de leurs actes devant l'Assemblée Nationale.

3. — Le Premier ministre et les ministres occupent leurs postes, tant qu'ils jouissent de la confiance du Président.

4. — Le Conseil des Ministres Fédéral organise et assume les responsabilités de l'Etat Fédéral, de même qu'il prend les décisions nécessaires à cet effet (conformément à la Constitution et aux lois fédérales).

5. — Le Ministère, une fois constitué, soumettra son programme à l'Assemblée Nationale aux fins d'approbation.

6. — La Constitution et les lois fédérales organiseront les dispositions relatives au Conseil des Ministres, aux ministères et aux divers organismes gouvernementaux.

7. — La Constitution et les lois fédérales établiront les dispositions relatives aux ministres.

*Le pouvoir judiciaire*

1. — La Fédération aura un tribunal supérieur appelé « La Haute Cour Fédérale » qui sera créée en vertu des dispositions de la Constitution et d'une législation fédérale.

les Chambres fédérales a une majorité de 75% des membres de chaque Chambre séparément.

*Le Président de la République*

1.—Le Chef de l'Etat est le Président de la République qui, est élu par l'Assemblée Nationale et qui représente l'autorité de l'Etat.

2. — Tout citoyen de l'Etat jouissant des conditions requises pour son élection à l'Assemblée Nationale peut être élu Président de la République. L'élection du candidat à ces fonctions est proclamée s'il obtient les 2/3 des voix de tous les membres de l'Assemblée Nationale. S'il n'obtient pas ces voix, les élections sont recommencées et la nomination du candidat est décidée s'il obtient une majorité absolue de la totalité des membres de l'Assemblée Nationale. La Constitution organisera les autres conditions relatives aux élections.

3. — Le mandat du Président de la République est de quatre ans. Si le mandat expire au moment du renouvellement de l'Assemblée Nationale, le Président de la République continue à exercer ses pouvoirs jusqu'au renouvellement de l'Assemblée Nationale et la désignation d'un nouveau Président.

4. — Le Président de la République est le commandant suprême des Forces armées. Il préside le Conseil de la défense nationale.

5. — La Constitution déterminera les prérogatives du Président de la République. Toutefois, et de façon spéciale :

a) il représente l'Etat ;

*b*) il promulgue les lois ;

*c*) il propose les lois ;

*d*) il s'oppose aux lois ;

*e*) il nomme le Premier ministre et les ministres qui doivent éventuellement obtenir la confiance de l'Assemblée Natutionale, et il accepte leur démission.

*f*) il nomme les officiers, les démet de leurs fonctions, et décide des promotions des commandants des forces armées ;

*g*) il nomme les magistrats de la Haute Cour Fédérale ;

6) Le Président de la République et chacun des membres des deux Chambres ont le droit de proposer des lois — (La Constitution déterminera la procédure à suivre à cet effet).

7) Aucune loi n'est promulguée sans l'approbation des deux Chambres. En cas de divergence d'opinions entre les deux Chambres sur une loi, la question sera soumise à un Comité de conciliation composé d'un nombre égal de membres des deux Chambres.

8) Le Président de la République promulgue les lois après leur approbation par les deux Chambres. Il a également le droit de retourner la loi aux deux Chambres dans un délai qui sera fixé par la Constitution. Si cette loi est votée à la majorité de 75% des membres de chaque Chambre, elle sera considérée comme telle et promulguée.

9) Chaque membre des deux Chambres a le droit de poser des questions et des interpellations au chef du gouvernement et aux ministres (les modalités seront déterminées par la Constitution et la loi fédérale).

10) Le Conseil des ministres assume une responsabilité de confiance devant l'Assemblée Nationale. L'octroi ou le retrait de la confiance doit être décidé à la majorité absolue des membres de l'Assemblée Nationale.

11) La dissolution des deux Chambres ou de l'une d'elles doit avoir lieu par décret du Président de la République.

12) L'Assemblée Nationale est compétente de connaître des demandes de tout nouvel Etat désirant adhérer à la Fédération. L'adhésion est décidée à la majorité de 75% des membres de chaque Chambre séparément.

13) L'amendement de la Constitution Fédérale doit être décidé à la majorité de 75% des membres de chaque Chambre séparément.

14) Les constitutions des territoires ne doivent pas se contredire avec la Constitution fédérale. Elles doivent faire l'objet d'un accord avant la présentation de la Constitution fédérale au référendum.

15) L'amendement de la Constitution d'un des territoires doit être décidé par les soins du Conseil législatif du territoire et de la manière que déterminera la Constitution. Les amendements ne sont exécutoires que s'ils sont approuvés par

— Les territoires assumeront tous les pouvoirs n'entrant pas dans les compétences de l'Etat Fédéral. Ils pourront être chargés en vertu d'une législation fédérale d'exercer pour un délai déterminé certaines compétences appartenant aux autorités fédérales. Dans ce cas, il appartiendra aux autorités fédérales d'exercer un contrôle sur les autorités des territoires pendant que celles-ci assument ces compétences. Il est également possible de confier à ces autorités l'exécution de certaines lois fédérales.

### *Les institutions constitutionnelles de l'Etat Fédéral*

Les trois parties sont convenues que les institutions de l'Etat Fédéral et leurs relations entre elles soient comme suit (et conformément aux dispositions contenues dans l'annexe B ci-joint) :

I. — *L'ASSEMBLEE NATIONALE :*

1) Elle est la plus haute autorité de l'Etat en République Arabe Unie :

2) Elle exerce le pouvoir législatif ;

3) Elle comprend les deux Chambres suivantes :

*a)* La Chambre des députés comprend un nombre de membres proportionnel au nombre des habitants de chaque territoire. Elle est élue librement et directement par scrutin secret général. La durée du mandat de membre est de 4 ans.

*b)* La Chambre de la Fédération comprend un nombre égal de membres de chaque territoire. Elle est élue librement et directement par scrutin secret général. La durée du mandat de membre est de 4 ans. Le nombre de ses membres sera le quart au moins de celui de la Chambre des députés et le tiers au plus.

4) L'Assemblée Nationale élit le Président de la République et les vice-Présidents, selon les modalités qui seront prévues par la Constitution.

5) Chacune des deux Chambres discutera les principaux problèmes ayant trait à la politique intérieure et extérieure de l'Etat et les plans de développement, et prendra des décisions à leur sujet.

mentation des relations avec les organisations économiques internationales, aux questions monétaires et à l'organisation de l'exploitation des sources des richesses naturelles.

### *L'information, la culture et l'enseignement*

Ce titre concerne l'institution d'un organisme fédéral central basé sur une planification des questions touchant aux services d'information dans les territoires de la fédération. Cependant, l'exécution des projets d'information sera fédérale par quelques-uns de ses aspects et régionale par d'autres.

Un Conseil, ou des conseils supérieurs seront institués en vue d'établir la politique générale de l'éducation et de l'enseignement, de la recherche scientifique, de la culture et des arts dans la fédération et d'assurer ainsi une unité de pensée et une unité de tendances nationales arabes et unionistes et de préparer les générations montantes spirituellement, scientifiquement et moralement.

### *La justice et la coordination des lois*

Ce titre concerne l'élaboration de bases unifiées à la justice dans chaque territoire de l'Etat fédéral et l'unification des lois (telles que le code pénal, le code civil, le code commercial, le code de procédure, les législations ouvrières, les assurances sociales... etc), les principes fondamentaux et leur coordination en vue de les unifier par étapes ; et ce, parallèlement à l'organisation de la justice fédérale.

### *Les communications fédérales*

Ce titre concerne l'organisation des affaires des transports, des postes et des communications navales et aériennes, météorologiques, téléphoniques et de télécommunications à l'échelon fédéral.

### *Autres questions*

Il s'agit des projets conjoints entre les territoires et les pouvoirs exceptionnels en temps de guerre ou en état d'urgence, l'arbitrage des conflits éventuels entre les territoires, la constitution de conseils conjoints pour les différents services dans les limites des législations fédérales.

Les territoires sont tenus d'exécuter les législations et décisions fédérales pour tout ce qui a trait à ces questions.

et les Organisations internationales. Toutefois, les lois fédérales organiseront les questions ayant trait au commerce et à la culture, qui demeureront à titre provisoire de la compétence des autorités des territoires.

— La défense et la sécurité nationale, les forces armées de l'Etat fédéral étant considérées comme faisant partie du peuple auquel elles doivent du loyalisme, et ne recevant d'ordre que de lui par l'intermédiaire des autorités constitutionnelles compétentes, à l'échelon national fédéral. Sont comprises dans les affaires de la défense et de la sécurité nationale, les questions de guerre et de paix, la préparation des forces armées de terre, de mer, et de l'air, leur armement, leur entraînement, leur emploi, le Conseil de la défense, le Commandement général des forces armées, les commandements militaires dans les trois territoires (ceux-ci en seront chargés cependant pour une durée déterminée, en ce qui concerne chacun d'eux, durant la période de transition conformément à l'accord qui sera conclu à ce sujet) de même que les questions ayant trait aux industries militaires, aux organismes de la sécurité nationale, à la proclamation de l'état d'urgence, à la loi martiale et des cas spéciaux pour lesquels il sera accordé aux autorités locales des territoires le droit d'employer les forces armées par autorisation des autorités fédérales.

*Les finances et le trésor*

Ce titre comprend les impôts fédéraux, le budget de l'Etat fédéral, l'émission de bons sur le trésor ou d'obligations fédérales pour le financement des projets fédéraux, ainsi que les emprunts extérieurs et intérieurs.

Il comprend également les lois et la politique douanière, en vue de la constitution d'une union douanière et d'un marché arabe commun destiné à évoluer pour devenir un marché arabe unifié.

*L'économie, la planification économique et le développement*

Ce titre se rapporte à la planification économique dans les affaires industrielles, agricoles, commerciales et des communications, à la coordination des plans de développement entre les territoires, à l'établissement de la politique économique et d'échange commercial, aux questions bancaires, à la régle-

Ce peuple, par sa foi en Dieu et par la confiance qu'il a en lui-même, possède les possibilités qui lui permettent d'imposer sa volonté à la vie pour la réformer conformément à ses principes et à ses espoirs.

*L'édification de l'Etat Fédéral et ses prérogatives.*

Un accord a été conclu, par la grâce de Dieu, sur les principes majeurs suivants :

1. — Un Etat fédéral sera établi sous le nom de «République Arabe Unie », sur la base d'une fédération libre entre l'Egypte, la Syrie et l'Irak. Les noms des membres de l'Etat fédéral seront le « territoire égyptien », le « territoire syrien » et « le territoire irakien ».

2. — Toute république arabe indépendante ayant foi dans les principes de la liberté, du socialisme et de l'union aura le droit de se joindre à cet Etat par une volonté populaire libre. Cette adhésion aura lieu après l'approbation du pouvoir constitutionnel de l'Etat fédéral.

3. — La souveraineté complète internationale appartiendra à l'Etat fédéral.

4. — Les citoyens de l'Etat fédéral auront une même nationalité qui est la nationalité arabe dont bénéficieront tous les citoyens qui jouissent de la nationalité des trois territoires au moment de l'établissement de l'Etat fédéral. Les dispositions de cette nationalité seront régies par une loi fédérale.

5 — La souveraineté, dans l'Etat fédéral, appartiendra au peuple, qui l'exercera conformément à la Constitution.

6. — L'Islam sera la religion de l'Etat et la langue arabe sa langue officielle.

7. — Le drapeau de l'Etat sera le drapeau actuel de la RAU avec trois étoiles au lieu de deux. Une étoile y sera ajoutée toutes les fois qu'un nouveau pays adhérera à l'Etat fédéral.

8. — La capitale de l'Etat sera Le Caire.

9. — Les autorités de l'Etat Fédéral seront compétentes de connaître des affaires suivantes :

— La politique étrangère sous tous ses aspects, y compris la représentation étrangère, les traités avec les autres pays

même temps une garantie pour la répartition des services essentiels entre les régions victimes de la négligence à la suite de longues années de privations auxquelles elles furent soumises par l'égoïsme des classes qui ont dominé avec orgueil le peuple militant.

• L'organisation de la production requiert pour sa part de réaliser l'objectif de la production et d'étendre le domaine des services. Ceux-ci, à leur tour, constituent la force motrice de la production et de la décentralisation de l'exécution, en vue de placer les programmes du plan entre les mains de tout le peuple.

• La propriété privée et le capital privé doivent être placés là où il n'y a pas de place au féodalisme, au monopole, à l'exploitation, comme il est nécessaire que le capital privé soit soumis à la direction de l'autorité populaire, à l'instar du secteur public. Cette autorité est la seule qui légifère pour lui et l'oriente à la lumière des besoins du peuple, comme elle est la seule à mettre un terme à ses activités s'il tente d'exploiter ou de dévier.

• L'application arabe du socialisme dans le domaine de l'agriculture tend principalement à libérer les paysans de l'exploitation et de la domination, par les moyens suivants :

1) La limitation de la propriété agraire, de manière à anéantir le féodalisme et à en empêcher le retour.

2) L'accroissement de la production de la terre par l'emploi des procédés scientifiques et techniques.

3) L'organisation de l'investissement individuel et collectif de manière à garantir la justice dans la distribution des produits de la terre.

En conclusion de ces constituants :

Le peuple arabe qui vit dans la région qui est le berceau des religions célestes a foi en celles-ci. Il tire de la force spirituelle des religions un adjuvant à la lutte populaire en vue d'atteindre ses objectifs.

Il faut qu'il soit bien établi que la religion est un facteur de base par lequel la société arabe peut construire sa vie et son avenir, aux côtés des autres constituants matériels que la religion n'interdit pas.

Aussi est-il nécessaire que se produise l'élan économique dans la Nation Arabe aux trois conditions suivantes :

1) Le regroupement de l'épargne nationale ;

2) Le placement de toutes les expériences de la science moderne au service de la fructification de cette épargne ;

3) L'élaboration d'une planification générale pour la production ;

L'objectif de la planification en société socialiste tend à :

1. — La réalisation du développement équilibré de l'économie dans les divers secteurs ;

2. — La satisfaction des exigences publiques et privées en ce qui concerne la société et l'individu ;

3. — La juste répartition de la richesse nationale ;

4. — La garantie aux travailleurs d'une participation positive à la gestion, accompagnée d'une participation réelle aux bénéfices de la production avec un minimum de salaire leur assurant une vie digne.

* Pour ces raisons, il est nécessaire de remettre entre les mains du peuple tous les moyens de production. Il ne s'ensuit pas nécessairement la nationalisation de tous les moyens de production, l'abolition de la propriété privée ou l'atteinte au droit légitime de l'héritage, mais la possibilité de réaliser cet objectif par deux moyens :

1) La création d'un secteur public capable de diriger le progrès dans tous les domaines et d'assumer la responsabilité principale du plan de développement ;

2) L'existence d'un secteur privé s'associant au développement dans le cadre d'un plan d'ensemble exempt de toute exploitation, à la condition que le contrôle du peuple s'exerce entièrement sur les deux secteurs.

* La planification socialiste judicieuse constitue la seule voie susceptible de garantir l'utilisation de toutes les ressources nationales, matérielles et humaines de façon pratique, scientifique et humaine, pour réaliser le bien-être de l'ensemble du peuple et assurer à ce peuple une vie prospère.

Cette planification constitue une garantie pour une meilleure exploitation des richesses existantes, comme elle est en

nationale de façon à pouvoir satisfaire les droits légitimes des masses populaires laborieuses.

• La voie de la Révolution est également celle du socialisme. C'est une nécessité inéluctable imposée par les réalités historiques et les grandes aspirations des masses pour affronter le retard social et économique dans la Patrie Arabe, de même qu'elle est exigée par les conditions internationales.

• Les expériences du capitalisme pour le progrès sont allées de pair avec le colonialisme. Les pays du monde capitaliste ont atteint l'étape de l'expansion économique en exploitant les richesses des peuples colonisés. Mais l'ère de la piraterie impérialiste, au cours de laquelle les richesses des peuples étaient exploitées au mépris de la loi et de la morale, est révolue.

D'autres expériences de progrès ont réalisé leurs objectifs aux dépens de la misère de millions de travailleurs, soit dans l'intérêt du capital, soit sous la pression de doctrines idéologiques qui ont conduit au sacrifice total de générations, au profit d'autres encore inexistantes.

• Le progrès réalisé par le pillage ou par la corvée répugne aux nouvelles valeurs humaines. Ces valeurs ont pu abattre l'impérialisme, comme elles ont pu abattre la corvée. Elles ne se sont pas contentées d'éliminer ces deux systèmes, mais ont institué, par l'intermédiaire de la science, de nouvelles méthodes de travail en faveur du progrès.

• Le capital dans les pays qui ont été contraints à demeurer sous-développés, n'est plus à même de diriger l'élan économique dans une époque où les grands monopoles capitalistes se sont développés dans les pays avancés en comptant seulement sur l'exploitation des sources de richesse des peuples. Le capitalisme local n'est capable de soutenir la concurrence que protégé par de hautes barrières douanières — des droits douaniers qui sont, en fait, payés par le peuple — ou en se liant à un mouvement monopolisateur mondial qui le suit et entraîne avec lui d'autres pays vers l'abîme.

• L'action en vue de l'extension de la base de la richesse nationale ne peut être laissée à la merci du capital privé exploitant et à sa cupidité faite de rapacité égoïste.

mations coopératives, syndicales, de jeunesse et féminines peuvent jouer un rôle influent et efficace, pour l'affermissement de la saine démocratie.

Ces formations doivent être une force d'avant-garde dans le domaine de l'action démocratique. Le développement du mouvement coopératif et syndical constitue un appoint de poids aux commandements vigilants qui sentent directement les vibrations des masses et la puissance de leur réaction. La pression qui étouffait ces organisations et paralysait leur action doit cesser.

* Les libertés publiques sont garanties dans les limites de la loi. La République Arabe Unie assure à tous les citoyens sans distinction, la liberté d'opinion et d'expression, la liberté de critique et d'auto-critique, la liberté de la presse, la liberté de réunion, la liberté de constituer des associations, des syndicats, des organisations sociales coopératives, la liberté de l'enseignement, de la croyance, de la foi et du culte, ainsi que toutes les autres libertés publiques.

* Les citoyens sont égaux devant la loi en droits et en devoirs. Aucune distinction ne peut être établie entre eux à cause de la race, de l'origine, de la langue, de la religion ou de la croyance. La femme doit être nécessairement l'égale de l'homme en droits publics. Toutes les séquelles des chaînes qui subsistent et qui entravent sa liberté d'action doivent disparaître afin qu'elle puisse contribuer de façon profonde et positive à la vie nationale.

* Le droit de vote appartient aux citoyens selon les modalités définies par la loi. Leur participation à la vie publique est un devoir national. Le droit de candidature et d'élection est garanti à tous les citoyens.

* Le principe de la souveraineté de la loi est la garantie ultime de la liberté. Le recours en justice est assuré aux citoyens dans les limites de la loi. Les juges sont indépendants et ne relèvent que de leur conscience et de la loi.

*Les constituants sociaux et économiques*

* Le socialisme constitue la voie de la liberté sociale. Celle-ci ne peut être assurée que par des chances égales à tous les citoyens et par une distribution équitable de la richesse nationale. Aussi faut-il étendre la base de la richesse

La souveraineté en République Arabe Unie est au peuple, et la liberté, toute la liberté, est au peuple. Mais il n'y a pas de liberté pour les ennemis du peuple.

La catégorie des ennemis du peuple comprend les éléments suivants :

*a*) Les isolés politiques en vertu des lois promulguées à cet effet ;

*b*) Quiconque ayant été jugé par un tribunal révolutionnaire et condamné en tant que séparatiste, conspirateur ou exploiteur ;

*c*) Quiconque ayant traité ou traitant, à l'avenir, avec les organisations politiques étrangères, et devenant ainsi un agent des forces étrangères ;

*d*) Quiconque ayant oeuvré ou qui oeuvre en vue d'imposer la domination des classes exploitantes de la société.

Les organisations populaires et politiques formées par des élections libres et directes doivent représenter en droit et en justice les forces constituant la majorité. Aussi, est-il nécessaire d'assurer aux ouvriers et aux paysans la moitié, au moins, des sièges de ces organisations et ce, à tous les échelons, y compris l'Assemblée Nationale. Cette représentation, outre qu'elle s'accorde avec le droit et la justice et reflète la majorité, constitue une garantie sûre de la force de l'élan révolutionnaire. Ainsi, l'autorité des conseils populaires élus, supérieure à celle des organes exécutifs et administratifs de l'Etat, sera constamment assurée et le peuple demeurera toujours le dirigeant de l'action populaire.

De même, l'administration locale doit constamment et avec insistance transférer progressivement, et toutes les fois qu'il le sera possible, l'autorité de l'Etat aux mains des autorités populaires qui sont plus à même de connaître les problèmes du peuple et de les résoudre.

La direction collégiale à tous les échelons de l'action politique et populaire est indispensable pour se prémunir contre les excès individuels et pour affirmer la démocratie aux niveaux les plus élevés, de même que pour garantir la continuité sans cesse renouvelée.

Les organisations populaires et, en particulier, les for-

ment politique unique, qui dirige et unifie l'oeuvre politique de l'Etat dans le cadre de cette Charte, à condition que les fronts politiques ou les organisations unifiées dans ces territoires respectent les décisions du commandement fédéral, prises à la majorité. Ce commandement aura à établir progressivement une organisation politique unifiée qui dirigera l'oeuvre politique nationale à l'intérieur et à l'extérieur de l'Etat fédéral. Il aura également à oeuvrer en vue de mobiliser les forces populaires pour imposer leur volonté et diriger leur commandement vers de nouveaux horizons. Il ne s'ensuit pas, toutefois, que les partis unionistes existants doivent disparaître.

L'action politique ne consiste pas seulement à diriger les masses. Elle tend également à consolider les fondements de notre communauté sur des bases démocratiques et socialistes, principes émanant de notre réalité actuelle et qui reflètent notre avenir.

La démocratie est l'affirmation de la souveraineté du peuple ; elle consiste à mettre tous les pouvoirs entre ses mains et à les consacrer à la réalisation de ses objectifs.

Le socialisme est la traduction fidèle du principe faisant de l'union une oeuvre progressiste, à savoir : l'établissement d'une communauté où règneront la suffisance et la justice, une communauté où sont assurés le travail et la parité des chances, une communauté de production et une communauté de services.

La démocratie est la liberté politique et le socialisme est la liberté sociale. Ces deux entités sont indivisibles. Elles constituent les deux ailes de la véritable liberté. Sans elles, ou sans l'une d'elles, la liberté ne peut prendre son envol et assurer l'avenir souhaité.

La démocratie politique ne peut se réaliser sous le régime de la réaction ni sous la dictature de la classe unique.

Aussi, l'alliance entre la féodalité et le capitalisme doit-elle être anéantie et remplacée par une alliance démocratique des forces populaires actives groupant les agriculteurs, les travailleurs, les intellectuels, les soldats et le capitalisme national, en tant que cette alliance est le substituant légitime de la collusion réactionnaire et la seule capable de remplacer la démocratie réactionnaire par une saine démocratie.

nomique et social et exploiter toutes les énergies et les forces au maximum, afin d'ériger une société où l'auto-suffisance et l'équité règneraient, une société socialiste.

* L'octroi du plus grand intérêt aux affaires de l'éducation, de l'enseignement, de la recherche scientifique, de la culture et de l'information pour développer le sens révolutionnaire, mettre la science au service de la société, approfondir les conceptions progressistes, définir les nouvelles valeurs et oeuvrer en vue d'étendre le sens révolutionnaire à toutes les parties du monde arabe.

En s'établissant, l'Etat Fédéral s'engage par des constituants fondamentaux qui lui tracent la voie de l'évolution et du développement et lui déterminent un programme révolutionnaire progressiste dans tous les domaines politiques, sociaux et économiques, reflétant la réalité de l'étape historique que traverse la Patrie Arabe.

Les délégations proclament, sur cette base, leur accord total que l'Etat Fédéral, avec ses constituants politiques, sociaux et économiques, avec sa constitution et ses institutions constitutionnelles aura la forme générale suivante qui met en évidence les lignes principales de la Charte de l'action nationale et de la constitution de l'Etat Fédéral.

*Les constituants politiques*

L'Unité d'objectifs, de valeurs et de principes exige de toutes les forces unionistes, socialistes et démocratiques dans chacun des territoires formant l'Etat Fédéral, de constituer un front politique lié par une charte d'action démocratique, socialiste, unioniste, dans le but d'unifier l'action politique dans le territoire et de promouvoir les mobiles révolutionnaires des masses en vue d'assurer une vie meilleure à travers laquelle elles s'efforceront d'atteindre le niveau de leurs aspirations.

Ces forces oeuvreront de même pour l'unification des efforts au sein d'une formation politique unique liée à la Charte d'action nationale. Elles s'engageront d'observer les décisions adoptées à la majorité par ce front, afin de concrétiser à cet échelon, l'unité de sa volonté et lui permettre d'assumer ses responsabilités et ses obligations.

A l'échelon de l'Etat fédéral est constitué un commande-

Fédéral une force pour chacun de ses territoires et de toute la Nation Arabe.

Aussi, les trois délégations déclarent, au nom du peuple arabe d'Egypte, de Syrie, et d'Irak la volonté de ce peuple d'établir une Union Fédérale sur les bases suivantes :

1) *Dans le domaine de l'oeuvre nationale*

* Elaboration d'une Charte pour l'oeuvre nationale dans laquelle se retrouveront toutes les forces populaires progressistes, unionistes, une Charte qui leur fixerait les principes, les objectifs et la philosophie sociale et qui serait une base de leur coopération et de leur unité.

* Liberté de formation d'organisations populaires dans les territoires membres afin que la volonté populaire libre s'exprime d'une façon organisée, tout cela dans le cadre d'un front politique groupant ces organisations populaires.

* Unification des commandements politiques à l'échelle fédérale, pour garantir la coordination et l'unification des activités des formations populaires, car l'unité de l'action politique et de la lutte populaire est la seule susceptible de protéger l'Union, de la consolider et de la développer.

2) *Dans l'édification de l'Etat*

* Renforcement des organismes fédéraux pour assurer ses capacités de planification, de coordination et d'exécution, et pour leur garantir une efficacité qui exprime le caractère sérieux de l'Union. Cela est réalisé par :

* L'unification de la personnalité internationale et de la politique extérieure de l'Etat Fédéral, afin qu'il devienne une seule force affrontant l'impérialisme tant à l'intérieur qu'à l'extérieur du monde arabe, et un seul et même effort luttant pour la liberté des peuples et la consolidation de la paix mondiale.

* La réalisation d'une unité militaire capable de libérer le monde arabe des dangers du sionisme et de l'impérialisme, de réaliser son objectif de sécurité et de stabilité et de mobiliser ses forces au service du droit, de la justice et de la paix.

* L'unification des organes de planification pour orienter les possibilités de l'Etat Fédéral vers le développement éco-

du 8 Azar (mars) a également placé la Syrie dans le cadre de l'Union qui avait été combattu par les séparatistes ; elle a abattu avec détermination les obstacles que ces séparatistes et l'impérialisme avaient placés sur son chemin.

Les trois révolutions se sont rencontrées d'une façon qui a confirmé à nouveau que l'Union est une action révolutionnaire qui tire ses impératifs de la foi des masses, sa force de leur volonté et ses objectifs de leur aspiration à la liberté et au socialisme.

L'Union est une Révolution parce qu'elle est populaire, progressiste et un élan puissant du courant de la civilisation.

L'Union est, en soi, une Révolution, car elle est profondément liée au problème de la Palestine et du devoir national de la libérer. La catastrophe de la Palestine a révélé la conspiration des classes réactionnaires ; elle a dévoilé les trahisons des partis populistes inféodés et leur ignorance des objectifs et des espoirs du peuple. C'est elle également qui a montré la faiblesse et le retard des systèmes économiques et sociaux en vigueur dans le pays. C'est elle qui a réveillé l'esprit de révolte contre l'impérialisme, l'iniquité, la pauvreté et le retard, comme elle a démontré clairement la voie du salut, la voie de l'Union, de la liberté et du socialisme.

Ce sont là autant de faits qui étaient présents à l'esprit des délégations au cours de leurs pourparlers. Si l'Union est un objectif sacré, c'est aussi l'arme de la lutte populaire et le moyen de réaliser ses grands objectifs pour la liberté, la sécurité et pour la libération de toutes les parties de la Patrie Arabe et de fonder la communauté faite de suffisance et de justice, la communauté socialiste. C'est aussi la garantie de la poursuite du courant révolutionnaire dans son élan, sans déviation ni échec, et son prolongement vers la Grande Patrie Arabe comme vers la participation au progrès de la civilisation humaine et la consolidation de la paix mondiale.

Toutes les parties sont convenues d'établir l'Union entre les trois territoires, tel que le peuple arabe le désire, sur des bases démocratiques et socialistes. Cette Union sera réelle, solide ; elle tiendra compte des circonstances régionales pour établir solidement les liens de l'Union sur des bases de compréhension objectives, faire de la force de chaque territoire une force de l'Etat fédéral de la Nation Arabe, et de l'Etat

Au nom du Dieu Tout-Puissant,

Les trois délégations représentant la RAU, la Syrie et l'Irak se sont rencontrées au Caire et conformément à la volonté du peuple arabe dans les trois territoires et dans la grande Nation Arabe les pourparlers fraternels entre les trois délégations ont commencé le samedi 6 avril (nissan) et ont pris fin le mercredi 17 du même mois 1963.

Les délégations se sont inspirées, dans tous leurs entretiens, de leur foi que l'Union arabe est un objectif inéluctable, prenant sa source dans l'unité du langage, symbole de la culture et de la pensée, dans l'unité de l'histoire, symbole de la conscience, dans l'unité de la lutte populaire qui détermine la destinée, dans l'unité des valeurs morales et humaines émanant des missions célestes et dans l'unité des notions sociales et économiques basées sur la liberté et le socialisme.

Elles se sont inspirées de la volonté populaire arabe qui réclame l'union et a combattu pour la réaliser, qui consent des sacrifices pour la protéger et la maintenir intacte, tout en étant consciente que la base de l'Union consiste dans l'unification de toutes les parties de la Patrie arabe qui ont obtenu leur liberté et leur indépendance et dans lesquelles se sont établis des gouvernements forts et progressistes qui ont décidé fermement d'éliminer l'alliance des féodaux, du capital, de la réaction avec l'impérialisme et de libérer la force agissante du peuple arabe en vue d'établir une alliance exprimant sa véritable volonté.

La Révolution du 23 Juillet (Tammouz) a été un point tournant historique dans lequel le peuple arabe en Egypte s'est découvert lui-même et a récupéré sa volonté. Il s'est alors acheminé dans la voie de la liberté, de l'Arabisme et de l'Union. La Révolution du 14 Ramadan a permis à l'Irak de recouvrer le véritable aspect de la Révolution du 14 Tammouz, qui tendait également vers la réalisation de l'Union. La Révolution

# PROCLAMATION

## SUR

# LES ACCORDS
# DE L'UNION FEDERALE

**Le Caire — 17 Avril 1963**



اللواء احمد حسن البكر رئيس وزراء العراق
ورئيس الوفد العراقى يوقع اتفاقية الوحدة

— General Ahmad Hassan El Bakr, Iraky Prime Minister and chief of Iraky delegation, signs the Unity agreement.

— Le général Ahmad Hassan El Bakr, Premier ministre d'Irak et chef de la délégation irakienne, signe l'accord de l'Union.

(c) Defence

(d) Information, National Guidance and Culture.

(e) Education, Higher Education and Scientific Research.

(f) The Treasury and Finance.

(g) Economy and Economic Planning, plus Communications.

(h) Justice.

(i) State Ministers.

13. Other Ministries may be established by the promulgation of a federal law.

14. Joint meetings may be held of the Federal Cabinet and the Presidential Council.

**General Rules**

1. All laws and regulations followed in any region shall continue to be in force in that region until their amendement or complete abrogation by the constitutional authority concerned.

2. Agreements and treaties already concluded by the Government of any region shall remain in force within the scope of that region.

3. All present organizations and government departments shall continue their work, in accordance with the existing laws and regulations until these have been amended or replaced by new laws and regulations.

4. Member-States shall agree on a programme to complete the unification of federal military or foreign or legislative or economic or cultural organizations or others, so that reference to such a programme would be made in one of the consitution's transitional articles.

5. Until the plebiscite on the Federal Constitution is completed, Member States shall undertake the formation of the following committees and organizations, so that their formation and their starting operation would pave the way for the real establishment of federal organizations when unity is ensured:

(a) A unified Military Command.

(b) A Foreign Affairs Committee.

(c) An Economic Co-ordination and Common Arab Market Committee.

(d) Any other Committee or Committees.

Federal legislation shall regulate the constitutionality of regional organizations established during this period.

5 — Legislative and Executive Authority in the Federal State shall be exercised during the transition period by a Presidential Council headed by the President of the Republic. The Vice-Presidents of the Republic shall be members.

6 — The Presidential Council shall be formed of an equal number of members from each of the regions.

7 — Presidential Council members shall be chosen by the Legislative Authorities in member states since the establishment of the Federation.

8 — The President of the Republic shall appoint the Prime Minister and Ministers, and shall relieve them of their functions.

9 — The Council's decisions shall be by the majority of its members.

10 — The President of the Republic has the right to object to any decision taken or law issued by the Presidential Council.

11 — The Presidential Council undertakes the following :

(a) Appointment of Vice-Presidents of the Republic (a Vice-President from each region), in agreement with those in possession of the legislative authority in the region during the transition period.

(b) Appointment of a President for each region, in agreement with those in possession of legislative authority in the region during the transition period.

(c) Appointment of a National Defence Council and the following up of its actions.

(d) Laying down and planning the State's general policy and entrusting the Cabinet with its execution.

(e) Co-ordinating public services between the regions.

(f) Appointment of the Higher Councils mentioned in the general principles.

12. The Federal Cabinet:

(a) The Prime Minister.

(b) Foreign Affairs.

(a) In accordance with a decision issued by the region's President.

(b) By a decision issued by the President of the Republic, in accordance with a decision taken by the Federal Council by a two-thirds majority.

III. *A Region's Cabinet*

1 — Each region shall have a Cabinet formed of a Prime Minister and Ministers,

2 — A region's Cabinet shall be responsible to the region's Legislative Council and must have its confidence.

3 — Cases of withdrawal of confidence from the Cabinet shall be regulated by the Constitution.

4 — The Constitution and the laws shall define the Ministries' competences, the manner of their application and the rules and regulations relating to the Ministers.

IV. — *A Region's Judiciary*

A region's Constitution and its laws shall regulate the region's Judiciary and safeguard its immunity and independence.

## TRANSITION LAWS

I. *The Federal State*

1. A plebiscite on the Federal Constitution and the President of the Republic shall be held within a period not exceeding five months after the publication of this announcement.

2 — The Federal State (the United Arab Republic) shall be considered constitutionally standing on the announcement of the plebiscite's results.

3 — Federal Constitutional Organizations shall have completed all their elements indicated in the Constitution within a period of twenty months at the utmost, after the publication of the plebiscite's results. The transition period will thus have ended.

4 — Each region shall establish before this date the constitutional organizations it needs, in preparation for the complete establishment of all the federal organizations during the transitional period.

4 — The members of the Supreme Federal Court shall be selected by the National Assembly on the proposal of the President of the Republic, and shall be chosen from amongst members of the judiciary and of jurists, (in conformity with the Constitution and the federal laws).

5 — The Constitution and the federal laws provide the immunities for the members of the Court, and determine the terms of their appointment, and the cases for relieving them from their functions.

*Regional Authorities :*

I. *The Regional President*

1 — The regional President shall be elected by the Legislative Council of the Region, for a term of four years ; the election shall be approved by the President of the Republic. (The procedure for candidature and election are laid down by the Constitution).

2 — The regional President exercises the attributes specified by the federal and the regional Constitutions.

3 — The regional President appoints the Cabinet of the region and accepts its resignation.

II. *The Legislative Council*

1 — Each region shall have a Legislative Council, freely and directly elected by secret ballot.

2 — The Constitution shall define the Legislative Council's competences.

3 — A region's Legislative Council shall issue the rules and laws relating to that region.

4 — A region's Constitution shall be amended in the manner defined by the Constitution. Such amendments shall not come into force except after approval by a 3/4 majority of the Chamber of Deputies and the Federal Council.

5 — The Legislative Council shall discuss matters with the region's Cabinet and Ministers, shall ask and question the Ministers and shall withdraw confidence from the Government in the manner defined by the Constitution.

6 — A region's Legislative Council shall be dissolved as follows :

by the same procedure for, and simultaneously with, the election of the President of the Republic.

2 — The Vice-Presidents shall assist the President in the exercise of his functions, and he may delegate them in his place, confer on them some of his prerogatives, and consult them in the matters entrusted to him.

3 — The Constitution regulates all the other matters relating to the Vice-Presidents.

*The Council of Ministers*

1 — The Council of Ministers is constituted of the Prime Minister and the Ministers. Deputy Prime-Ministers and Deputy Ministers may also be appointed.

2 — The Council of Ministers and the Ministers are answerable for their duties before the National Assembly.

3 — The Prime Minister and the Ministers shall occupy their posts as long as they enjoy the confidence of the President.

4 — The Federal Council of Ministers is concerned with the organisation and implementation of the affairs of the Federal State, and issues the decisions to this purpose (in conformity with the Constitution and the federal laws).

5 — The Cabinet shall submit, after its formation, its programme to the National Assembly for approval.

6 — The Constitution and the federal laws lay down the provisions relating to the Council of Ministers, the Ministers, and the various other governmental organizations.

7 — The Constitution and the federal laws lay down the provisions relating to the Ministers.

Third — **The Judiciary Authority**

1 — A Supreme Court of the Federation is created with the title of « The Supreme Federal Court », and is to be constituted in conformity with the provisions of the Constitution, and in virtue of a federal law.

2 — The Federal State may create other Federal Courts, to be constituted by federal laws.

3 — The competence of the Supreme Federal Court is laid down by the Constitution and the federal laws.

C — To convene and dismiss the sessions of the meeting of the Chamber of Deputies, and the Federal Council.

D — To appoint the Prime Minister and Ministers enjoying the confidence of the National Assembly.

E — To accept the resignation of the Prime Minister and Ministers from their functions.

F — To promulgate laws ratified by the two councils.

G — To propose the laws.

H — To contest the laws.

I — To make declarations and transmit messages and reports to the National Assembly.

J — To appoint officers and relieve them from their duties, and promote the Generals of the Armed Forces (in conformity with the Constitution and federal laws).

K — To attend and preside over meetings of the Cabinet, to ask for reports from it and from the individual members of the Cabinet and to discuss matters with the Cabinet and its members.

L — To proclaim the state of emergency (in conformity with the Constitution).

M — To declare war (in conformity with the Constitution).

N — To appoint the senior officials of the Federal State in the cases specified by law.

O — To lay down, in conjunction with the Cabinet, the general policy of federal affairs.

P — To appoint the judges of the Supreme Federal Court (in conformity with the Constitution and the federal laws .

Q — To grant amnesty.

6 — The President of the Republic shall not occupy any post in the government of any region or be a member in any Legislative Council.

7 — The cases of vacancy of the post of President of the Republic are regulated by the Constitution.

*Vice-Presidents*

1 — Three Vice-Presidents are appointed (one for each region)

30 — The Constitution regulates cases in une President of the Republic is accused of high treason or disloyalty according to a proposal submitted by a certain proportion of the members of the National Assembly.

31 — The Constitution and the federal laws regulate the trial of the Ministers.

32 — In the period of recess of the Legislative Councils a presidential council for the National Assembly elected from among its members (in the manner specified by the Constitution) shall issue laws provided that they are approved by the two Councils upon their convening.

Second : **The President of the Republic.**

1 — The Head of the State is the President of the Republic elected by the National Assembly to assume the authority of the State.

2 — Every citizen of the State eligible as member of the National Assembly may be elected President of the Republic. The election of the candidate will be proclaimed if he obtains two-thirds of the votes of all the members of the Assembly. If this majority is not obtained, the election shall be repeated, and, in this case, if the candidate obtains an absolute majority of the votes of all the members of the Assembly, his election will be proclaimed. The Constitution regulates all other election laws.

3 — The term of the Presidency is four years : in case this term expires during the recess of the re-election of the Assembly, the President shall remain in the exercise of his functions until the election of the Assemblyiscompleted and a new President is elected.

4 — The President is the Supreme Commander of the Armed Forces and presides over the National Defence Council.

5 — The attributes of the President of the Republic are defined by the Constitution ; however, he is competent to deal with the following :

A — To represent the State in foreign relations, to detach and to approve the detachment of diplomatic representatives and to ratify international treaties.

B — To receive and approve the credentials of diplomatic representatives.

National Assembly. A vote of confidence or non-confidence may be passed by an absolute majority.

18 — The Constitution and the federal law regulate the joint exercise of membership of the two Councils and public office.

19 — The dissolution of any or both Councils shall be by a decision of the President of the Republic.

20 — The President of the Republic has the right of speech in the National Assembly or in the Chamber of Deputies or in the Federal Council, upon his request. He also has the right to convey to them any messages or reports.

21 — The Prime Minister and the Ministers have the right of speech in any Council and participation in the discussions (the Constitution regulates the procedures).

22 — Membership in the Cabinet is allowed in any of the Councils at the same time.

23 — The National Assembly elects the President of the Republic and the Vice-President (in the manner defined by the Constitution.)

24 — The National Assembly shall have the right to accept a new member to the Federal State by a majority of three-quarters of the members of each of the two Councils.

25 — The Federal Constitution may be amended by a majority of three-quarters of the votes of each Council.

26 — The Constitutions of the regions must be compatible with the Federal Constitution. They should be agreed upon before the Federal Constitution is made subject to a plebiscite.

27 — The regional Constitution may be amended by the Legislative Council in the manner to be specified by the Constitution. These amendments are not considered effective unless they are approved by the Federal Councils by a majority of three-quarters of the members of each council.

28 — The two Councils shall approve the treaties in the manner to be specified by the Constitution and the law.

29 — The National Assembly has the right to declare war (according to the Constitution).

and are summoned by the President of the Republic otherwise they convene on the day fixed according to the Constitution.

9 — Any Council may hold extraordinary sessions upon the request of the President of the Republic or one-quarter of the number of members. The President of the Republic shall be informed of this extraordinary session.

10 — The National Assembly convenes in the cases laid down by the Constitution.

11 — The two Councils discuss the basic affairs pertaining to the State's internal and foreign policy, and the development plans and adopt resolutions concerning them.

12 — The President and each of the members of the two Councils have the right to propose laws and the Constitution determines the procedures and the proportion concerning this.

13 — No law can be issued unless it is approved by the two Councils. Should the two Councils differ in opinion in respect of any law such a law shall be submitted to a Conciliation Committee comprising an equal number of members of the two Councils, on condition that the chosen number from the Chamber of Deputies should have the same proportional formation as the Council. Should the Committee reach an opinion opposing the law (or the law after being amended), it should be referred to the two Councils. If the Committee does not reach an opinion or if any of the two Councils does not agree, the law is postponed to the next session (or to a next meeting).

14 — The President of the Repubic shall issue laws after the approval of the two Councils. He shall have the right to return any law within a period to be specified in the Constitution. If such a law is approved by the two Councils by a three-quarters majority of their members, it will be promulgated.

15 — No Council is to take any decision unless the majority of its members is present. In the cases which do not require a special majority, the resolutions are issued according to the absolute majority of the present members.

16 — Every member of the two Councils has the right to table questions or interpellations to the Prime Minister and the Ministers. The Constitution and the federal law shall regulate the manner in which such questions and interpellations may be tabled.

17 — The Council of Ministers shall be responsible before the

## B) APPENDIX II

## THE CONSTITUTIONAL ORGANIZATIONS OF THE FEDERAL STATE

## AND THE RELATIONS BETWEEN THEM

**First : The National Assembly :**

1 — is the highest organization of the authority of the State in the United Arab Republic ;

2 — is the organization which exercises the legislative authority;

3 — consists of two houses :

A — The Chamber of Deputies : consists of a number of members in proportion to the population in each region. It is elected by direct free election and by general secret ballot. The term of membership is four years.

B — The Federal Council : consists of an equal number of members from each region, elected by direct free election and by general secret ballot. The term of membership is four years. The number of its members is one-quarter of the number of the members of the Chamber of Deputies minimum, and one-third, maximum.

4 — Membership of the Councils, cases of vacant seats and internal regulations of these Councils are laid down in the Federal Constitution and in the federal laws.

5 — Joint membership in the Chamber of Deputies, the Federal Council and the Regional Legislative Councils at the same time is not allowed.

6 — Members of councils are not to be questioned for their opinions and views they advance in the exercise of their parliamentary duties. The Constitution provides for the immunities of members of the councils.

7 — The meetings of the Federal Councils take place in the capital of the Federal State. The place of meeting may be fixed in any other region by a federal law. The councils may also be convened, in case of emergency, in any other region by virtue of a federal decree. Meetings of the councils held in other than the legal locality will not be valid and the decisions taken by them are null and void.

8 — The sessions of the Houses are laid down by the Constitution

F) The Federal State has the right to grant complete amnesty to crimes according to a federal law.

G) Special pardon is a prerogative of the President.

Third : **Authorities of the Regions :**

1 — The regions will be entrusted with all the authorities not included in the jurisdiction of the Feredal State.

2 — Through a federal law, the regions can be authorised to exercise some of the jurisdiction of the federal authorities for a particular period of time. In such a case, the federal authorities have the right to supervise the regional authorities.

3 — It is possible to entrust to the regional authorities the implementation of some federal laws.

B) General policy for education and research.

C) Curriculums.

D) Guarantees for unity of thought and unionist Arab national tendencies, and spiritual, scientific and moral preparation of rising generations which will build complete unity and establish a free socialist Arab society.

E) The running of Federal establishments concerned with educational and scientific affairs.

**9 — Justice and Coordination of Laws :**

A) Unified principles for justice (drawing up of the basic principles for laws such as the penal code, the civil law, the commercial law, the law of procedure, the labour law, the social insurances law etc.)

B) Coordination of laws with a view to unifying them in stages.

C) Federal Judiciary.

**10 — Federal Communications :**

This includes all means of land, sea and air transport and federal communications such as railways, steamships, aircraft, post, telegraph, telephone, wireless and meteorology on federal level.

**11 — Any fresh matters in accordance with the way specified in the federal Constitution:**

A) All affairs and projects which jointly concern the three regions.

B) Exceptional authority during war or emergencies in the regions (in accordance with a federal law).

C) Making it incumbent on the regions to execute the federal laws and decrees and respect any particular obligation, and giving instructions to the regions to execute any decision taken by a federal authority.

D) Arbitration among regions whenever differences arise.

E) Joint councils for various services in accordance with federal legislation.

**5 — Economy, Economic Planning and Development**

A) A Higher Council for Planning.

B) Economic planning in industry, agriculture, trade and communications as well as coordinating the economic plans of the regions.

C) A Higher Economic Council to examine joint economic questions and coordinate between them and study these questions in relation to other countries.

D) Economic policy.

E) Trade representation abroad (its organization and trade treaties and pacts).

F) Organising trade between the regions of the Federal State.

G) Organising payment among the regions of the Federation and with foreign countries.

H) Currency.

I) Federal banking affairs.

J) Relations with international economic establishments.

K) Federal Industries.

L) Joint Projects.

M) Nuclear energy and the natural resources needed for its production.

**6 — Information and National Guidance on the Federation Level:**

A) Establishment of a Central Federal Agency for federal planning of information.

B) Execution of the information policy shall be in part regional and in part federal.

**7 — Cultural Planning :**

A) A Higher Council for Arts and Literature.

B) Arab culture and its relation to other cultures.

**8 — Planning of Education, Higher Education and Scientific Research :**

A) Higher Council or Councils for education and research.

only from the people through the constitutional authority concerned within the federal national limits.

A) War and peace matters.

B) The preparation of land, sea and air forces, their armament, training and use.

C) The military command: A unified military command with local decentralisation of the prerogatives of local commands directly attached to the General Command (the affairs of local commands shall be run by the authorities of the regions during the transition period deemed suitable for each region).

D) The Defence Council and the General Command of the Armed Forces as well as the Regional Military Commands.

E) General Mobilisation.

F) War Industries.

**3 — National Security**

A) National Security Establishments agreed upon in the Constitution or by federal laws.

B) Proclamation of martial law when the Federal State or any of the regions is exposed to danger.

C) States of emergency specified by federal law which would give the regional authorities the right to use the Armed Forces till the state of emergency ends.

**4 — Finance and Treasury**

A) Federal taxes.

B) Federal budget (from federal taxes or contributions from the regions in the way and for the aims agreed upon, or from loans or from other sources).

C) The issuance of treasury bills and Federal State bonds to finance federal projects.

D) Borrowing from outside or internally (and it is forbidden for regions to contract foreign loans except with the approval of the Federal State).

E) Custom laws and policy (which will gradually become a tariff unity and an Arab Common Market).

Second : **The Authority of the State :**

The authority of the Federal State shall include:

1 — Foreign policy.

2 — Defence.

3 — National Security.

4 — Finance and Treasury (Budget, Customs, etc.)

5 — Economy, Economic Planning and Development.

6 — Information and National Guidance (on federal level).

7 — Cultural Planning.

8 — Coordination of General Education, Higher Education, and Scientific Research.

9 — Justice and Coordination of Laws

10 — Federal Communications.

11 — Other Federal State Prerogatives may be added by the method stipulated in the Constitution.

**1 — FOREIGN POLICY :**

A) All aspects of foreign representation (taking into consideration the regional factor in certain aspects such as commerce and culture which shall be transformed gradually from regional to federal law).

B) The affairs of the United Nations and other world organizations.

C) Treaties with foreign countries (the regions may conclude some trade agreements with the approval of the Federal State).

D) Extradition of criminals and political asylum.

E) Issuance of Arab passports and visas.

F) Entrance of aliens into the territory of the Federal State, their residence and deportation according to federal laws.

G) Questions pertaining to nationality and all other foreign questions.

**2 — DEFENCE**

It is an established principle that the Armed Forces are part of the people and owe allegiance only to the people and take orders

## A) APPENDIX I

## STATE CONSTRUCTION & CONSTITUTIONAL

## ORGANIZATIONS

### STATE CONSTRUCTION

First : **General Principles :**

1 — A Federal State called the UNITED ARAB REPUBLIC shall be established on the basis of free unity between Egypt, Iraq and Syria. The names of the members of the Federal State shall be the « EGYPTIAN REGION », « THE IRAQI REGION » and « THE SYRIAN REGION ».

2 — Every independent Arab Republic which believes in the principles of freedom, socialism and unity may join this State by the free will of its people. Joining shall take place after the approval of the constitutional authority concerned in the Federal State.

3 — The Federal State alone shall have full international authority.

4 — The nationality of the Federal State shall be enjoyed by any one who enjoys the nationality of any of the member states on the proclamation of the Federal State or the nationality of any state on its joining the federation. The rules concerning the acquirement of the nationality of the Federal State or its loss or anything that is connected with it, shall be governed by a federal law.

5 — The people shall enjoy sovereignty in accordance with the Consitution.

6 — Islam shall be the official religion of the State and Arabic shall be its official language.

7 — The Federal State's flag shall be that of the present United Arab Republic with three stars instead of two. A new star is to be added when a new state joins the Federation.

8 — A federal law shall fix the emblem.

9 — A federal law shall fix the national anthem.

10 — There shall be one nationality «Arab» which shall be governed by a federal law.

11 — Cairo shall be the capital of the Federal State.

a) A Unified Military Command.

b) A Foreign Affairs Committee.

c) A Committee for Economic Coordination and an Arab Common Market.

d) Any other committees.

An appendix dealing with various constitutional organizations has been attached to this declaration. This appendix, which also tackles the building of the Federal State and the relations among the three regions, is considered as being complementary to and an indivisible part of the declaration.

f) Appointing members of the higher councils referred to in the part dealing with general principles.

13. The Federal Cabinet consists of :

a) The Prime Minister.

b) The Ministry of Foreign Affairs.

c) The Ministry of Defence.

d) The Ministry of Information, National Guidance and Culture.

e) The Ministry of Education, Higher Education and Scientific Research.

f) The Ministry of Treasury and Finance.

g) The Ministry of Economy and Economic Planning (communications affairs to be added to its functions).

h) The Ministry of Justice.

i) The Ministry of State.

14. Further ministries can be established in accordance with a federal law.

15. Joint meetings of the Federal Cabinet and the Presidential Council can be held.

It was agreed to follow the following general rules :

1. All legislation in force in any region will continue to be in force until it is amended or abolished by the competent constitutional authority.

2. The agreements and treaties, which have been previously concluded by the government of any region, will continue to be implemented within the region which has concluded them.

3. All the present government organizations and departments will continue to perform their duties in accordance with various laws and regulations prevailing now until new rules and regulations are drawn up or until the old laws are amended.

4. Until a plebiscite had been held on the Federal Constitution, the member states will form the following committees or authorities the formation of which will pave the way for the federal establishments and organizations :

tion organises the constitutional validity of the regions' organizations which may be established within this period.

5. Agreement among the member states should be reached for a programme to complete the unification of Federal, military, foreign, legislative, economic and cultural organizations, etc, etc.. thus facilitating a transitional provision in the Constitution stipulating such a programme.

6. All legislative and executive powers in the Federal State during the transitional period are assumed by a Presidential Council, presided over by the President ; Vice-Presidents act as members of this Council.

7. The formation of the Presidential Council :

The Presidential Council will be formed of an equal number of members from each region.

8 The members of the Presidential Council will be selected by the quarters which have legislative authority in the member states at the time of the proclamation of the Federal State.

9. The President of the Republic will have the right to appoint and dismiss Ministers.

10. The decisions of the Presidential Council will be taken by the majority of votes.

11. The President of the Republic has the right to oppose any decision or law reviewed by the Presidential Council.

12. The Presidential Council will be responsible for the following :

a) Appointing the Vice-Presidents (a Vice-President for each region) through an agreement with the legislative quarters concerned in the region during the transitional period.

b) Appointing a President for each region, with the agreement of the legislative quarters in the region during the transitional period.

c) Appointing members of the National Defence Council and following up the progress of its work.

d) Planning the State's general policy and entrusting the Ministers with executing it.

e) Coordinating public interests between the regions.

cept after ratification by the respective majority in each of the Chamber of Deputies and Federal Council.

5. Questioning of the Cabinet and Ministers and of the Regional Ministers, and withdrawal of confidence from the Cabinet, shall be effected in the manner set out in the Constitution.

Third — **The Regional Cabinet.**

1. Each region shall have a Cabinet comprising a Prime Minister and Ministers.

2. The regional Cabinet shall be responsible to the respective regional Legislative Council whose confidence it must hold.

3. The Constitution shall regulate cases of withdrawing confidence from the Cabinet.

4. The Constitution and legislation shall specify the jurisdiction of the Ministries, procedure of their operation and provisions relative to the Ministers.

Fourth — **Courts of Law in the Region :**

The Constitution and legislation of the region shall regulate courts of law in the region and guarantee their independence and immunity

The following provisions were agreed to be adopted during the transitional period :

First : **In the Federal State :**

1. The Federation's Constitution and President shall be subject to a referendum within a maximum period of 5 months (from the announcement of this communiqué.)

2. The constitutional birth of the Federal State (the UAR) dates from the announcement of the results of the referendum.

3. The federal constitutional organizations should complete all their constituent parts as stipulated by the Constitution within 20 months from the announcement of the referendum. Thus the transitional period will end.

4. Each region has the right to choose its own constitutional organizations as a preliminary step to the full establishment of the federal organizations, during the transitional period. Federal legisla-

6. The Constitution and the federal laws organise the rules of the Council of Ministers and the Ministries and the various other government organizations.

7. The Constitution and the federal laws organise the rules for Ministers.

Third — **The Judiciary :**

1. The union has a supreme court called the Supreme Federal Court, to be established under the provision of the Constitution by federal law.

2. The National Assembly chooses the members of the Supreme Federal Court in accordance with the nomination by the President of the Republic from among the judiciary and jurists.

3. The Constitution and the federal laws organise the jurisdiction of the Supreme Federal Court, provide immunity for the members of the Court, decide their term of office and when they should be relieved of their duties.

Agreement has been made on the organizations in the regions :

First : President of the Region :

1. Is elected by the Legislative Council of the region for a term of four years and agreed upon by the President of the Republic.

2. Assumes the jurisdiction determined by the Federal Constitution and the Constitutions of the regions.

3. Appoints the Cabinet of the region and accepts its resignation.

Second — The Regional Legislative Council :

1. Each region shall have a Legislative Council, elected by free, direct ballot.

2. The Constitution shall specify the functions of the Legislative Council.

3. The Legislative Council shall promulgate legislation applying to its respective region.

4. The regional Constitution shall be amended in the way set by the Constitution. These amendments shall not be operative ex-

c) Propose laws

d) Object to laws

e) Appoint the Prime Minister and Ministers, who must enjoy the confidence of the National Assembly, and accept their resignation.

f) Appoint officers and dismiss them and promote commanders of the Armed Forces.

g) Appoint judges of the Federal Supreme Court.

h) Appoint top officials of the Federal State in the cases defined by law.

**Vice-Presidents**

1. Three Vice-Presidents shall be appointed, one for each region, in the same manner and at the same time as the President is elected.

2. The Vice-Presidents shall assist the President in his functions. The President shall have the right to delegate the Vice-Presidents, invest them with some of his functions and seek their advice on matters entrusted to him.

3. The Constitution shall regulate the remaining provisions concerning the Vice-Presidents.

**Cabinet**

1. The Council of Ministers shall be formed of the Prime Minister and Ministers.

2. The Council of Ministers and the Ministers shall be responsible for their actions to the National Assembly.

3. The Prime Minister and the Ministers shall continue to occupy their posts as long as they enjoy the confidence of the President.

4. The Federal Council of Ministers shall undertake the organisation and execution of the Federal State's duties and take the necessary decisions for this purpose (according to the Constitution and the federal laws).

5. The Cabinet after its appointment presents its programme to the National Assembly for approval.

12 — The National Assembly shall consider applications by new states to join the Federation. Approval shall be by a three-fourths majority of each Chamber separately.

13 — The Federal Constitution shall be amended by a three-fourths majority of each Chamber.

14 — State constitutions must not conflict with the Federal Constitution and must be agreed upon before submitting the Federal Constitution to plebiscite.

15 — Amemdement of the State Constitution shall be made by the legislature of the State concerned in accordance with the method stipulated by the Constitution. Such amendments shall not be operative unless ratified by Federal Chambers by a three-fourths majority in each Chamber separately.

Second — **President of the Republic**

1 — The Head of State is the President of the Republic who shall be elected by the National Assembly to represent the authority of the State.

2 — Each citizen eligible for membership of the National Assembly can be elected President of the Republic and the candidate is declared elected if he obtains a two-thirds majority of the entire National Assembly. If the required number of votes is not achieved then another vote is taken and the candidate is elected if he obtains an absolute majority of the total number of members of the National Assembly. The Constitution regulates the remaining rules concerning election.

3 — The term of the Presidency is four years. If the term expires while the National Assembly is being re-elected, the President continues in office until re-election of the National Assembly is completed and a new President is elected.

4 — The President is the Supreme Commander of the Armed Forces and heads the National Defence Council.

5 — The Constitution shall define the prerogatives of the President of the Republic. In particular, the President of the Republic shall :

a) Represent the State

b) Issue the laws

3 — is formed of two Chambers: A) Chamber of Deputies composed of a number of members in accordance with the population in each state, to be elected through free and direct elections and by general secret balloting. The term of its membership is four years.

B) Federal Assembly composed of an equal number of members from each state and elected according to the stipulations of the federal constitution. The term of its membership is four years and its members should number at least one-fourth of the chamber of deputies and at most one-third of them.

4 — The National Assembly elects the President of the Republic and the Vice-Presidents in accordance with the stipulations of the Constitution.

5 — Each of the two Chambers discusses the political affairs concerning the internal and external policies and development plans and takes decisions concerning them.

6 — The President and all members of the two Chambers have the right to propose laws. The Constitution will indicate the procedure and necessary proportion.

7 — No law can be issued unless ratified by both Chambers. In case of conflicting views of the two Chamhers concerning a law, it is then submitted to a Conciliation Committee formed of an equal number of both Chambers.

8 — The President of the Republic issues the laws after their ratification by both Chambers. He has the right to return the law during a period specified by the Constitution to both Chambers and if both approve it by a three-fourth majority it becomes a law and is issued.

9 — Each member of either Chambers has the right to submit questions to the Prime Minister and the Ministers as well as interpellations. The Constitution and federal law will organize the method.

10 — The Cabinet is responsible through confidence before the National Assembly and confidence is given and withdrawn through absolute majority of both Chambers.

11 — The dissolution of either or both Chambers is by Presidential decree.

culture and arts, within the framework of the Federation, implying unity of thought and unionist Arab national tendencies, with particular stress on spiritual. scientific and moral preparation of the rising generation.

**Justice and Coordination of Laws :**

This includes drawing up principles of justice in the regions of the Federal State ; and the coordination of laws prevailing in these regions in order to unify them in stages in addition to organising the federal judicial system.

**Federal Communications :**

This includes organising communications, such as land, air, radio, telephone communications and observatories, on a federal level.

**Other Affairs:**

This includes projects to be implemented jointly by the regions and the exceptional authorities during war or emergency ; the formation of joint councils entrusted with various responsibilities within the framework of the federal legislations. The regions will be entrusted with the execution of federal laws and decisions in so far as these affairs are concerned.

10. The regions will be entrusted with all the authorities not included in the jurisdiction of the Federal State. Through a federal law, the regions can be authorised to exercise some of the jurisdiction of the federal authorities for a particular period of time. In such a case, the federal authorities have the right to supervise work of the regional authorities.

## CONSTITUTIONAL ORGANIZATION OF THE FEDERAL STATE

It has also been agreed that the organs of the Federal State and relations between them will be as follows and in accordance with Annex B, attached hereto :

**First — The National Assembly**

1 — is the highest state authority in the U.A.R.

2 — is the body which exercises legislative authority

cultural and trade affairs on a temporary basis under the authority of the states.

— Defence and national security considering that the Armed Forces in the Federal State is part of the people and is loyal to the people, taking its orders only from them through competent constitutional authorities on he national level of the Federation.

Under defence and national security there fall the questions of war and peace, preparing the land, naval and air forces and arming, training, and putting them to use, also the defence councils, the general armed forces commands and military commands in the states ; while being left under the authority of the states during an adequate period for each state during a transition period and in accordance with an agreement ; also the questions of military industry, national security organizations, and the states of emergencies, martial law and special cases in which local authorities of the states are given the right to use the Armed Forces by the authorization of the federal authority.

**Finance and the Treasury :**

This deals with the taxes of the Federal State and its budget, treasury bills, and the Federal State bonds to finance the projects of the Federal State ; it also deals with foreign and domestic loans. It also deals with laws, the tariff policy which aims at establishing a tariff unity. a common Arab market to be developed to a united Common Arab Market.

**Economy, Economic Planning and Development :**

This covers economic planning in industry, agriculture, trade and communications, coordinating the economic plans of the regions, and drawing up economic policy, also organising relations with international economic organisations, exchange matters, and organisation of the exploitation of sources of natural wealth.

**Information, Culture and Education :**

This comprises the establishment of a central federal agency which plans information affairs in the regions of the Federation. Execution of information policy will be either federal or regional. It also includes supreme councils charged with the planning and drawing up of the general policy of education, scientific research,

It is our firm view that religion is one of the fundamental elements on which the Arab society bases its life and future, side by side with all material elements which religion upholds. With faith in God and confidence in themselves, the people will be able to impose their will on life and shape it anew in conformity with their principles and aspirations.

**The Structure of the Federal State and its Prerogatives**

Agreement has been reached on the following principles:

1. To create a Federal State called the United Arab Republic on the basis of free Federation between Egypt, Syria and Iraq. The names of Federation members are to be the Egyptian Region, the Syrian Region and the Iraqi Region

2. Each independent Arab Republic believing in the principles of liberty, socialism and unity has the right to join this Federation by free popular will and its joining would be by the approval of the constitutional authority of the Federal State.

3. Full international sovereignty is to the Federal State.

4. Citizens of the Federal State will have one nationality which is the Arab nationality enjoyed by all those enjoying the nationality of member states and its rules will be organized by a federal law.

5. Sovereignty in the Federal State is to the people to be practised according to the Constitution.

6. Islam is the religion of the Federation and Arabic is its official language.

7. The flag of the Federation is the present flag of the United Arab Republic with three stars instead of two, and with the addition of a star representing each new nation joining the Federation.

8. The capital of the Federal State is Cairo.

9. The authority of the Federal State is the following :

— Foreign policy in all its aspects including foreign representation and treaties with other countries and international organizations. Federal laws will organize the continuation of certain

Efficient socialist planning is the only means of guaranteeing the utilisation of all national material resources and manpower in a practical, scientific and human way to benefit the masses of the people and provide a prosperous life for them.

Such planning ensures proper utilisation of available, proven and potential resources. At the same time it guarantees a permanent distribution of basic services, improvement of existing ones and the extension of these services to areas which have been neglected as a result of long deprivation imposed by the selfishness of those classes which arrogantly dominated the struggling people.

The production set-up is called upon to realise that the aim of production is to widen the scope of services and that these services constitute the driving force behind the wheels of production. This set-up must rely on centralised planning and decentralised execution to make sure that all programmes of the plan are in the hands of the masses of the people.

Private ownership and private capital must be put in a position which would not permit the emergence of feudalism or monopoly or exploitation. Private capital must also be subject to the direction of the popular authority, as is the case with the public sector. This authority shall promulgate legislative measures for it and shall direct it in the light of popular needs. It shall also destroy the activity of the private sector if it exploits or deviates.

The Arab application of socialism in the field of agriculture is primarily designed to liberate the farmers from exploitation and domination by the following means :

1. Fixing a maximum limit for agricultural land ownership in order to eradicate feudalism and the exploitation of farmers and to prevent any resurgence thereof.
2. Increasing the productivity of the land by using scientific and technical methods.
3. Organising individual and collective investment in such a way as to ensure justice in the distribution of the land's yield.

Finally, the Arab people, living in an area which saw the birth of religions, believe in the message of religion and derive from the spiritual strength given by religions an incentive for popular struggle to attain their objectives.

monopolistic movement, following its trail and becoming a tail to it and dragging its countries into this dangerous abyss.

Action to increase national wealth cannot be left to the improvisations of exploiting private capital and its mad whims which are motivated only by the selfish desire for profit. It is necessary, therefore, that economic advancement in the Arab Nation should be conditioned by three factors :

1. The pooling of national savings
2. Using all the experiments of modern science for the investment of these savings.
3. Drawing up an overall plan for production

The aim of planning in the socialist community is :

1. To achieve a balanced development of the economy in the various sectors.
2. To meet the public and private requirements of the community and the individual.
3. To effect a fair distribution of the national wealth.
4. To guarantee for workers a positive role in management, together with a real sharing in the profits of production and minimum wages ensuring a decent life for the working man.

It was necessary, therefore, that the people should control all means of production and direct the surplus in accordance with a specific plan. This is at the same time the path of democracy in all its political and social forms. But this does not necessitate the nationalisation of all means of production or the abolition of private ownership or detraction from the legitimate right of inheritance consequent thereupon. This aim can be achieved in two ways :

*Firstly* : the creation of a capable public sector to lead progress in all fields and shoulder the main responsibility in the development plan.

*Secondly* : the presence of a private sector taking part in development within the framework of the overall plan without any exploitation.

The people shall supervise the two sectors and have full control over both.

The principle of the sovereignty of the law is the ultimate guarantee of freedom. The right to litigate is guaranteed to citizens within the limits of the law. Judges are independent and are bound only by the dictates of their conscience and the law.

**Social and Economic Constituents :**

Socialism is the road to social freedom and it can be realised only by providing equal opportunities for every citizen to have a fair share of the national wealth. The base of the national wealth must, therefore, be broadened to meet the legitimate rights of the working masses of the people.

The path of the revolution, which is the path of socialism, is an inevitability dictated by historical reality and by the broad aspirations of the masses in order to deal with the social and economic backwardness in the Arab Nation. It is also dictated by world conditions.

Capitalist experiments in progress have proceeded hand in hand with imperialism, and the countries of the capitalist world have been able to reach the stage of economic advancement by exploiting the wealth of colonised peoples. But gone are the days of imperialist piracy in which the wealth of the peoples was plundered for the benefit of others without any legal or moral deterrent.

There have also been other experiments in progress which attained their aims at the cost of misery for millions of working peoples either for the benefit of capital or under the pressure of ideological applications which went to the extent of completely sacrificing living generations for the sake of unborn generations.

Progress by plunder or by slavery is no longer tolerable under the new human values. These values have been able to defeat imperialism and slavery. Apart from defeating both systems, these human values have also used education to start other courses of action for progress.

In the countries which were forced to remain backward, capital is no longer capable of leading economic advancement at a time when major capitalistic monopolies have grown in advanced countries by depending on the exploitation of the resources of the peoples, and local capital is no longer capable of competition except behind high barriers of customs protection or by tying itself to the world

prising the majority. Thus we must guarantee to the workers and the farmers half the seats in these organizations at least and at all their levels including the National Assembly. This, in addition to justice and the right of representing the majority, is a firm guarantee to the force of revolutionary drive. Thus the authority of elected popular assemblies is continuously confirmed as superior to the authority of the States' executive and administrative machinery, and the people will always remain the leader of national action. Also, local government must always and persistently transfer gradually and whenever possible the authority of the State to popular authority as it is more capable of feeling the problems of the people and solving them.

The collectiveness of leadership on all levels of political and popular action must be guaranteed against individual deviation and to confirm democracy on the highest level and to guarantee perpetual and reproductive continuity.

Popular organizations, particularly cooperatives, trade unions and youth and feminist organizations, can play an influential and effective role in entrenching sound democracy. These organizations must be advance forces in the fields of democratic action. The growth of the cooperative and trade union movement provides an endless store of enlightened leadership which can lay its fingers directly on the nerves of the masses and feel the strength of their pulse. The pressure which stifled the freedom of these organizations and paralysed their movement must drop.

Public freedoms are guaranteed within the limits of the laws. The United Arab Republic guarantees for all citizens, without discrimination, the freedom of opinion and expression, the freedom of criticism and self-criticism, the freedom of the press, the freedom of assembly and the formation of associations, the freedom of education, the freedom of belief, worship and practice of religious rites as well as other public freedoms.

Citizens have equal rights and duties before the law. There shall be no discrimination between them because of race, origin, language, religion or belief. Women must be equal to men in the exercise of public rights. The remnants of the shackles which obstructed the free movement of women must drop so that they may be able to share substantially and positively in the making of life.

Suffrage is a right enjoyed by all citizens in the manner specified by law. Their participation in public life is a national duty. The right of candidature and the right to vote are guaranteed to all citizens.

and democracy which emanated from our reality and became an expression of our future.

Democracy is assuring the sovereignty of the people and placing full authority in their hands and dedicating them to the realization of their aims.

Socialism is the true expression for making unity a progressive action and that is in establishing a society of sufficiency and justice, of work and equal chances, of production and services.

Democracy is political liberty and socialism is social liberty and they cannot be separated. They are the two wings of true liberty and without them or without either of them liberty cannot fly towards the horizons of the anticipated future.

Political democracy cannot be achieved in the shadow of reaction and cannot be realized in the shadow of single-class dictatorship.

Therefore, the alliance between feudalism and capitalism must capitulate and be replaced by the democratic alliance of the working forces of the people — farmers, workers, intellectuals, soldiers, and national capitalism ; taking into consideration that this alliance is the legal substitute for the former reactionary alliance, and is capable of replacing reactionary democracy with true democracy.

Sovereignty in the United Arab Republic is for the people, and freedom, all freedom is for the people and there is no freedom for the enemies of the people.

The enemies of the people include the following elements :

a) Those politically isolated according to the competent laws.

b) All those tried by the revolution and convicted of being a separatist, a conspirator or a usurper.

c) All who have dealt or will deal in the future with foreign political organizations, thus becoming an agent of foreign powers.

d) All who worked or work for the purpose of establishing the domination of classes that abuse society.

Political and popular organizations which are based on free and direct elections must represent rightfully and justly the forces com-

values, and to work to spread consciousness to all parts of the Arab Nation.

In its emergence, the Federation is bound by certain fundamental rules which chart its path of development and growth, draw up its revolutionary, progressive programme in all political, social and economic fields and provide a true expression of the historic stage which the Arab Nation is going through.

The delegations hereby declare their complete agreement that the Federation, with its political, social and economic constituents and with its constitution and constitutional organs, shall take the following general form which sets the main lines of the National Action Charter and the Constitution of the Federation:

**Political Constituents :**

The unity of aim and the unity of values and principles requires all unionist, socialist and democratic forces in each of the three states of the Federation to form a political front bound by a Charter for democratic, socialist and unionist action with the purpose of unifying political action in the State and developing the revolutionary incentives of the masses in their quest for a better life in which efforts are made to raise the existing reality to the level of their aspirations. These forces shall seek to pool their efforts in a single political organization bound by the National Action Charter. In so doing, they shall be bound by the majority decisions of this front in order that they may, at this level, personify the unity of their will and be able to undertake their responsibilities and discharge their duties.

On the level of the Federation a unified political leadership is to be formed, which will lead and unify political action in the Federation within the framework of this Charter. Political fronts in the states or unified organizations in it are bound by decisions of the federal leadership issued by a majority. This leadership will gradually lay down a unified political organization that will lead national political action within and outside the Federation, and will work to mobilize popular forces to enforce their will in life and to constantly lead them towards new horizons. But this does not mean the dissolution of existing unionist parties.

Political action is not only the leadership of the masses but also strengthening the foundations of our society on the basis of socialism

in Egypt, Syria and Iraq the will of these people to establish federal unity on the following basis :

**Firstly** : In the field of national action :

The establishment of a Charter for National Action at which all progressive, unionist, popular forces meet, and which will define for it its principles, aims, social philosophy and will be a basis for its co-operation and unity, and the liberty to form popular organizations in member states so that the free popular will can find an organized means of self expression — all this within the framework of a political front comprising these popular organizations.

Also the unification of political leaderships on the federal level to guarantee the coordination of the activities of popular organizations and their unification because the unity of political action and popular struggle are the guarantee to protect, strengthen and develop unity.

**Secondly** :

Strengthening federal organs in the construction of the State to stress their capacity to plan, coordinate and execute and to guarantee their practicality that will express the seriousness of the unity. This can be achieved by : Unifying the international character and foreign policy of the Federal State so that it becomes a single power facing imperialism inside and outside the Arab Nation, and a united effort supporting freedom of the people and strengthening international peace ;

also by achieving military unity capable of liberating the Arab Nation from the peril of Zionism and imperialism and achieving its aim in security, stability and mobilizing a nucleus for establishing right, justice and peace ;

also by unifying the organs of planning to direct the potentialities of the federal nation towards economic and social development and to exploit all its powers and potentialities to the best for the construction of a society based on sufficiency and justice... the socialist society. And by devoting maximum attention to the affairs of education, scientific research, culture and information to develop revolutionary consciousness and to place science at the service of society and to entrench progressive concepts and to acquaint them with new

revolution destroyed all obstacles determinedly stacked by reaction and imperialism on the unity road.

The three revolutions got together at a meeting-point which reaffirmed that unity is a revolutionary act which derives its concepts from the faith of the masses, its strength from their will and its aims from their aspirations to freedom and socialism.

Unity is a revolution — a revolution because it is popular and progressive and because it is a strong surge forward with the tide of civilisation.

Unity is particularly so because it is deeply connected with the cause of Palestine and the national duty to liberate it. It was the Palestine disaster which exposed the conspiracies of the reactionary classes and the treacheries of the subservient, populistic parties and their betrayal of the people's aims and aspirations. It was that disaster which laid bare the weakness and backwardness of prevailing economic and social systems. It was that disaster which exploded the revolutionary energies of the masses of our people and sparked the spirit of rebellion against imperialism, injustice, poverty and backwardness. It was that disaster which pointed the way to the road of salvation, the road of unity, freedom and socialism. The delegations had all this in mind during their talks. While unity is a sacred objective, it is also the weapon of the popular struggle and the means for realisation of its major aims of freedom, security, liberation of all parts of the Arab Nation, establishment of a society based on sufficiency, justice and socialism, continuation of the revolutionary tide without deviation or relapse and its extension to embrace the greater Arab Nation, and contribution to the progress of human civilisation and consolidation of world peace.

It has been agreed that the unity between the three countries be established in accordance with the desires of the Arab people, on the basis of democracy and socialism, and that it be a real and solid unity taking into consideration state conditions to strengthen the bonds of unity on a foundation of realistic understanding and not to consolidate the reasons for division and separation, thus turning the strength of each state into the strength for the federal nation and the Arab Nation, and the strength of the federal state into strength for each state within it, and for the Arab Nation as a whole.

The three delegations declare in the name of the Arab peoples

## ANNOUNCEMENT OF THE UNION

### Federal State of the United Arab Republic

In the name of God, the all Merciful, the Compassionate ;

In the name of the Arab people ;

Delegations representing the United Arab Republic, Syria and Iraq met in Cairo. In response to the will of the Arab people in the three countries and in the greater Arab Nation, fraternal talks between the three delegations began on Saturday, 6th April (Nisan) and ended on Wednesday, 17th April (Nisan), 1963.

Throughout their talks, the delegations were inspired by their faith that Arab unity is an inevitable objective which derives its makings from a common language, which is the carrier of culture and thought, a common history, which is the maker of sentiment and conscience, a common popular struggle, which determines and shapes destiny, common spiritual and human values emanating from the messages of heaven, and common social and economic concepts based on freedom and socialism.

The delegations took as guidance the popular will of the Arab people demanding unity, struggling to achieve i., and sacrificing to protect it and safeguard it, realizing that the nucleus of a strong unity is composed of the unification of the parts of the homeland which have achieved their liberty and independence and in which there rose nationalist progressive risings determined to destroy the alliance between feudalism, capitalism, reaction and imperialism and to liberate the working force of the people to raise their alliance and express their true will.

The July 23 revolution was a historic turning point in which the Arab people of Egypt discovered themselves, regained their will and thus pursued the road to liberty, Arabism and unity. The revolution of Ramadan 14 showed the true Arab face of Iraq and lit its road towards the horizons of unity sought by the dedicated members of the July 14 revolution.

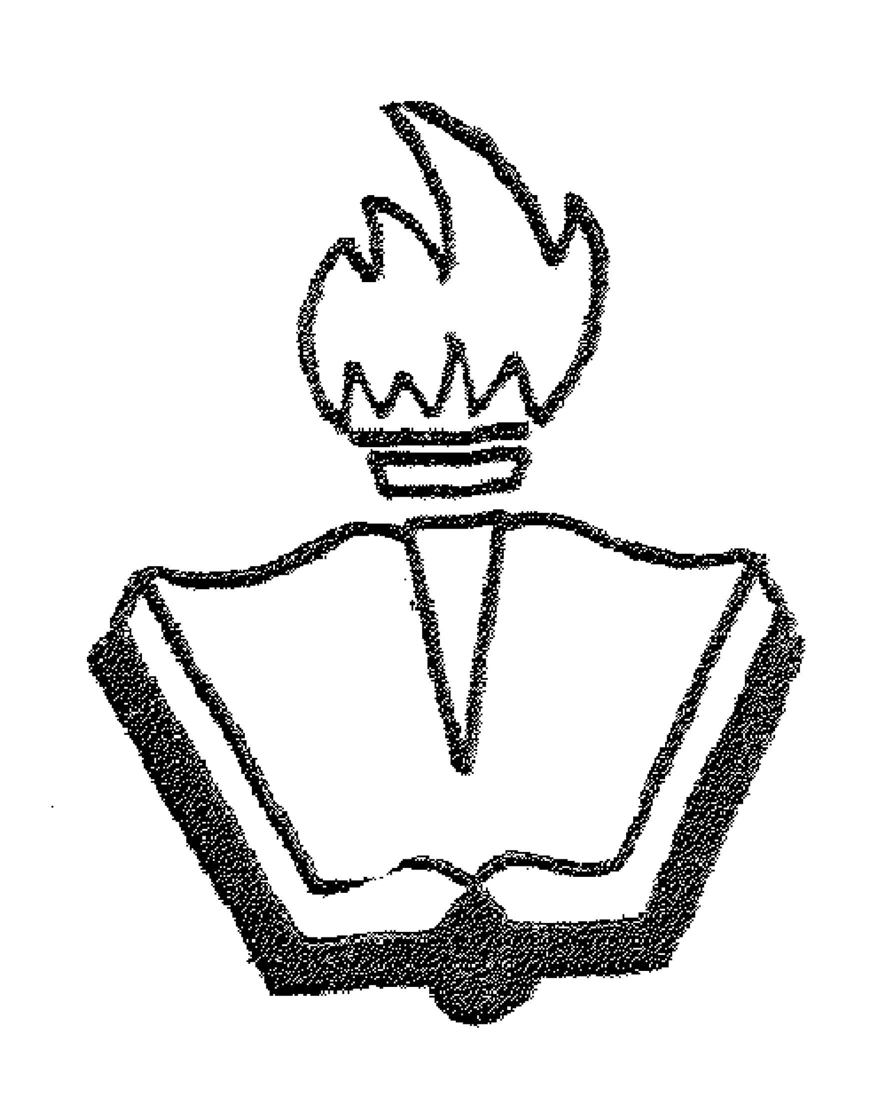
The March 8 revolution installed Syria in the unity caravan which had been murdered by the reactionary separation, after this

# DECLARATION

## OF THE

# UNION ACCORD

**CAIRO — APRIL 17, 1963.**

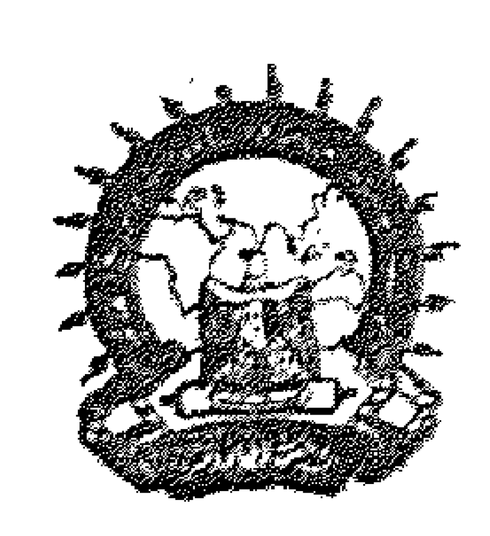


# DECLARATION
## OF THE
# UNION ACCORD

CAIRO — APRIL 17, 1963

# PROCLAMATION
## SUR
# LES ACCORDS DE L'UNION

Le Caire — 17 Avril 1963



P. T. 3